

Distr.: General
21 October 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة التاسعة

نيويورك، ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

تقرير الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص المعني بتمويل الغابات

موجز

عملاً بالفقرة ٢ من القرار المتعلق بوسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، الذي اعتمد في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (انظر E/2009/118-E/CN.18/SS/2009/2، الفقرة ٣)، سيعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية اجتماعين، أحدهما قبل انعقاد الدورة التاسعة والآخر قبل انعقاد الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وقد عقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيروبي. وتضم هذه الوثيقة تقرير ذلك الاجتماع وسوف تقدّم إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته التاسعة لكي ينظر فيها.

* E/CN.18/2011/1.



أولا - معلومات أساسية

١ - في الفقرة ١ من القرار الذي اتخذته المنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة، قرر إنشاء فريق خبراء دولي حكومي مخصص مفتوح باب العضوية بغية تقديم مقترحات بشأن استراتيجيات لحشد الموارد من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، بما في ذلك جملة أمور منها، تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات، مع مراعاة مسائل منها نتائج استعراض المنتدى لأداء العملية التيسيرية، وآراء الدول الأعضاء، واستعراض صكوك وعمليات التمويل ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات.

ثانيا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - مكان الاجتماع ومدته

٢ - عُقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية في نيروبي، من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

باء - افتتاح الاجتماع

٣ - افتتح الاجتماع أرفيدس أوزولس (لاتفيا)، رئيس مكتب الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. فرحب السيد أوزولس بالخبراء، وشدد على الأهمية العالمية لمسألة تمويل الغابات. وأضاف أن المنتدى، بوصفه منتدى حكوميا دوليا للسياسات ذا عضوية عالمية يمكنه اتخاذ رؤية شاملة للإدارة المستدامة للغابات، تغطي كامل مجموعة المسائل المتصلة بالغابات والمتعلقة بجميع أنواع الغابات. علما بأن قرار الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى بخصوص تمويل الغابات قد اتخذ في وقت حرج كان يجري فيه الاعتراف، أكثر من أي وقت مضى، بالدور المحوري للغابات في الدفع قُدما ببرامج التنمية المستدامة والجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. وشكّل القرار خريطة طريق مشفوعة بإجراءات وتدابير واضحة ومحددة بشأن القضية المثيرة للخلاف الشديد ولكن المهمة، المتمثلة في تمويل الغابات. وحمل أيضا رسائل سياسية هامة للمجتمع الدولي، إذ أنه سلّم بالطبيعة الشاملة والجامعة للغابات بما لها من فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية كثيرة ومتعددة بالنسبة لجوانب أخرى من الحياة البشرية والبيئة العالمية. وجرى الاعتراف في القرار بأهمية المنتدى وبالمساهمة التي يمكن أن يقدمها إلى العمليات الأخرى ذات الصلة، في التقليل من الخلافات السياسية بشأن مسائل التمويل الحساسة. وقال السيد أوزولس إن مكتب

الدورة التاسعة للمنتدى يرحب ببرنامج العمل الشامل الذي يواجه فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية. ويعتقد المكتب اعتقاداً قوياً أن الآثار التي تخلفها أعمال المنتدى على تمويل الإدارة لغابات يمكن أن تسهم أيضاً إسهاماً إيجابياً في العمليات الأخرى ذات الصلة. وبناء عليه، دعا الخبراء للمساهمة بشكل مثمر في أعمال الفريق.

جيم - انتخاب الرئيسين المشاركين

٤ - دعا السيد أوزولس المشاركين إلى انتخاب المرشحين اللذين تمت تسميتهما انتخاباً رسمياً، ألا وهما يان هينو (فنلندا) والسفير ماكاريما كاماو (كينيا)، رئيسين مشاركين للاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص. وانتخب الفريق بالتزكية الرئيسين المشاركين المرشحين.

دال - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٥ - تم إقرار جدول الأعمال (E/CN.18/2010/1) وبرنامج العمل. وأشار إلى أنه لن يكون ثمة وثيقة ختامية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض، وأن الرئيسين المشاركين سيعدان موجزاً للمناقشات يُرفق بتقرير الاجتماع. ويرد ذلك الموجز في مرفق هذا التقرير.

هاء - مهام فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية

٦ - لاحظ فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية أن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات قرر، في الفقرة ٢ من القرار الذي اتخذ في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة، أن يجتمع الفريق قبل انعقاد دورتيه التاسعة والعاشر، وأن يقدم تقريراً أولياً إلى المنتدى خلال دورته التاسعة وتوصيات نهائية في دورته العاشرة، لكي ينظر ويبت فيها. وأشار الفريق أيضاً إلى أن مهامه ترد في الفقرة ١ من ذلك القرار. كما ترد في الفقرة ١ من هذا التقرير.

واو - الملاحظات الافتتاحية

٧ - شكر الرئيسان المشاركان الحكومات على ثقتها بهما. ورحبا بالمشاركين وأدليا بملاحظات افتتاحية وجيزة. ثم قدّم جون د. ليو عرضاً. وأدلى أيضاً بملاحظات افتتاحية كل من رئيس الشراكة التعاونية في مجال الغابات ومدير أمانة المنتدى.

زاي - تقديم المذكرة من جانب الأمانة

٨ - قدمت الأمانة مذكرتها (E/CN.18/2010/2) بشأن استراتيجياتها لتبعية الموارد من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، بجملة أمور منها تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات. وأوضحت الأمانة أن المذكرة أعدت لتيسير المناقشات خلال الاجتماع.

حاء - بيانات استهلاكية أخرى

٩ - أدلى ببيانات في الجلسة الافتتاحية الخبراء من اليمن، نيابة عن الخبراء من مجموعة الـ ٧٧ ومن الصين، ومن إندونيسيا، ومن بلجيكا نيابة عن الخبراء من الاتحاد الأوروبي، ومن الولايات المتحدة الأمريكية.

طاء - الحضور والمشاركة

١٠ - ضم فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية نحو ٢٠٠ خبير من ٦٨ بلداً و ٢٣ منظمة إقليمية ودولية، ومجموعة رئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، كان من بين الحضور الخبراء الذين عيّنتهم المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات^(١)، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، والعمليات الإقليمية والمجموعات الرئيسية.

١١ - ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للمشاركين في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.un.org/esa/forests/adhoc-forestfinance.html.

ياء - الوثائق

١٢ - شملت الوثائق التي أعدت للاجتماع جدول الأعمال المؤقت مع الشروح (E/CN.18/2010/1) ومذكرة من الأمانة العامة (E/CN.18/2010/2). ويمكن أيضاً الاطلاع

(١) الشراكة التعاونية في مجال الغابات هي ترتيب طوعي بين ١٤ منظمة وأمانة دولية لها برامج هامة بشأن الغابات، ويتمثل هدفها في دعم عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. والأعضاء في الشراكة التعاونية هم: مركز البحوث الحرجية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومرفق البيئة العالمية، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز العالمي للحراثة الزراعية، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

على كليهما على موقع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على شبكة الإنترنت:
(www.un.org/esa/forests/adhoc-forestfinance.html).

ثالثا - مسائل مطروحة لنظر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فيها

١٣ - يرد وفق هذا التقرير الموجز الذي قدمه الرئيسان المشاركان للمناقشات التي عُقدت في الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات، بما في ذلك مقترحاتهما المتعلقة بالأنشطة بين الدورات، لينظر فيها المنتدى في دورته التاسعة. وقد اعتمد الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص هذا التقرير. وأحاط الفريق علما أيضا بالموجز الذي قدمه الرئيسان المشاركان ومقترحاتهما المتعلقة بالأنشطة بين الدورات، على النحو الوارد في مرفق هذا التقرير.

رابعا - اختتام الاجتماع

١٤ - خلال الجلسة الختامية، شكر الرئيسان المشاركان جميع المشاركين على مشاركتهم الفعالة في المناقشات التي دارت خلال الاجتماع، وعلى اقتراحاتهم بشأن الفرع السابع لموجز الرئيسين المشاركين أي بشأن المقترحات المتعلقة بالأنشطة بين الدورات. وأعرب الرئيسان المشاركان أيضا عن ارتياحهما لنتائج الاجتماع، واعتبرا أن الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص يمثل تجربة فريدة من نوعها، وأعربا عن شكرهما لمكتب الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وللأمانة عن التخطيط للاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص بطريقة ديناميكية وتفاعلية. وحث الرئيسان المشاركان على استمرار مشاركة وتعاون جميع البلدان والمنظمات والمجموعات الرئيسية، ولا سيما في الدورة التاسعة للمنتدى حيث ينبغي اتخاذ قرار بشأن أنشطة ما بين الدورات، على أساس المقترحات المقدمة من الرئيسين المشاركين. ثم أعلن الرئيسان المشاركان اختتام الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص المعني بتمويل الغابات.

المرفق

الموجز المقدم من الرئيسين المشاركين للمناقشات التي جرت خلال الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص المعني بتمويل الغابات

أولا - الجلسة الافتتاحية

١ - رحب الرئيسان المشاركان، في ملاحظتهما الافتتاحية، بالخبراء وأبرزوا أهمية الاجتماع في التوصل إلى تفاهم متبادل بشأن استراتيجيات تعبئة الموارد من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات. وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن برنامج عمل الاجتماع مهد الطريق لمناقشات جادة وصريحة وركّز على المسائل الرئيسية المتصلة بتمويل الغابات. وأتاح الفرصة، للمرة الأولى، لإشراك القطاعات الرئيسية والمؤثرة من خارج قطاع الغابات، من قبيل وزارات التخطيط والمالية، في مناقشة تمويل الغابات. وجرى التخطيط لإنشاء مختلف الأفرقة والمجموعات الفرعية لكي يُتاح للخبراء تبادل المعارف والأمثلة الملموسة لسياسات تمويل الغابات وبرامجه واستراتيجياته. وسيبلغ فريق الخبراء أيضا بالمدخلات الأولية للعملية التيسيرية التي أنشئت أيضا بموجب القرار. وبالإضافة إلى ذلك، كُلفت الأمانة، في التحضير للاجتماع، بإجراء عدد من دراسات الحالات الفردية القطرية والإقليمية. وسيكون هناك أيضا خطاب رئيسية محددة عن خيارات تمويل الغابات.

ألف - العرض المقدم من ضيف الشرف جون د. ليو

٢ - قدم السيد ليو عرضا سلط الضوء فيه على أهمية دور الغابات بوصفها نظاما تعمل على أكمل وجه. وشدد على الروابط القوية بين تدهور النظم الإيكولوجية الهشة من الناحية الجمالية، والفقر وانعدام الأمن الغذائي وفقدان التنوع البيولوجي. وعزا هذا إلى عدم إيلاء قيم سليمة للنظم الإيكولوجية التي توفر المنتجات، وما يرتبط بذلك من إيجاد حوافز سيئة تؤدي إلى تدهور هذه النظم الإيكولوجية. وضرب مثالا على ذلك متعلق بمشروع كبير في هضبة لوويس في الصين، حيث أدى تقييم أُجري للاقتصاد القياسي لكامل قيمة نظام إيكولوجي متدهور إلى العمل على إصلاح الغابات من خلال زراعة المدرجات والزراعة على نطاق واسع جدا - على مساحة تزيد على مساحة فرنسا.

باء - بيان رئيس الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٣ - أدلى إدواردو روخاس - برياليس، رئيس الشراكة التعاونية في مجال الغابات ومساعد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ببيان مسجل مسبقاً رحب فيه بالخبراء، وشدّد على الدعم الذي سيواصل أعضاء الشراكة التعاونية تقديمه للعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات. وأبرز أهمية الاعتراف بجميع القيم التي للغابات في مجالات من بينها توفير سبل العيش، والتنوع البيولوجي، والتربة، ومستجمعات المياه، والمناخ، إلى جانب وظائفها الإنتاجية. وأضاف أن الفريق يتعين عليه النظر في إيجاد تمويل من جميع المصادر، مُسلِّماً بأنه لا يوجد حل وحيد لمشكلة تأمين التمويل الكافي للإدارة المستدامة للغابات. وذكّر الخبراء أيضاً بأن عملهم سيكون ذا أهمية بالنسبة لعدد من الاجتماعات الدولية المقبلة، من بينها لجنة الغابات، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

جيم - بيان مديرة أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

٤ - أدلت جان مكالبين، مديرة أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ببيان ذكّرت فيه الخبراء بمضي ١٧ عاماً من النقاش المكثف حول تمويل الغابات، أسفرت عن القرار المتخذ في الدورة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى. ونتج عن ذلك إنشاء آليتين مهمتين هما: هذا الفريق والعملية التيسيرية. وأشارت المديرة إلى أن توافر التمويل لأغراض الغابات منخفض عند مقارنته بالمبالغ التي يُتَعَهَّد بها حالياً لبرنامج الأمم المتحدة المعزز للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (البرنامج المعزز) REDD-plus، وأكدت أن للغابات وظائف وقيماً كثيرة بالإضافة إلى دورها في عزل الكربون. وأكدت أنه يلزم اتباع منظور شامل فيما يتعلق بتمويل الغابات حتى يتسنى الاعتراف بجميع القيم التي للغابات، وأن ذلك هو نطاق الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات (الصك الحرجي). ويتعين اتباع نهج شاملة لعدة قطاعات ومشاركة بين المؤسسات خارج نطاق قطاع الغابات حتى يتسنى التنفيذ الفعال للصك الحرجي والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وذلك بالنظر إلى أن عدم كفاية تمويل الإدارة المستدامة للغابات يعود في كثير من الأحيان إلى أسباب خارجة عن نطاق قطاع الغابات. وأوضحت أيضاً أن تمويل الغابات يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في الاقتصاد الوطني وفي الحد من الفقر. وذكرت السيدة مكالبين أن المنتدى أصبح في وضع يؤهله لاتخاذ إجراءات من منطلق هذا المنظور الشامل بشأن تمويل الغابات، مضيفة أن الأمانة قد وقعت اتفاقات شراكة مع أمانتي اتفاقية

التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأنه يجري إبرام اتفاقات كذلك مع مرفق البيئة العالمية والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية. وأوضحت أن برنامج عمل هذا الاجتماع الأول للفريق قائمٌ بقدر كبير جدا على اتباع النهج الذي نص عليه القرار إزاء تمويل الغابات. كما ذُكرت الخبراء بالسنة الدولية للغابات لعام ٢٠١١، التي ستكون بمثابة احتفال على مدار السنة، يُعرض فيه المنجزات والحلول المبتكرة المحققة في إطار شعار السنة وهو ”الغابات من أجل الناس“.

دال - بيانات عامة

٥ - أدلى عدد من الخبراء ببيانات استهلالية أثناء الدورة الافتتاحية، وأبدوا الدعم الكامل للاضطلاع بمهام الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص. وأثنوا على الأمانة لما اضطلعت به من أعمال تحضيرية لهذا الاجتماع، وأكدوا امتنانهم للدعوة إلى عقد هذا الاجتماع في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ورحب الخبراء بإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات والأفكار من أجل تحسين فهم التحديات المتعلقة بتمويل الغابات. كما أُبرزت أهمية دراسة آليات التمويل القائمة، وكذلك الخيارات الأخرى. وأعربوا عن ضرورة اغتنام هذا الاجتماع لاستطلاع حلول عملية وواقعية. وأشار كثيرون إلى أن توافر التمويل الكافي والملائم للإدارة المستدامة للغابات أمر أساسي لتحقيق الأهداف العالمية الأربعة بشأن الغابات والتنفيذ الفعال للصك غير الملزم قانوناً. وأعرب عن القلق إزاء ارتفاع معدل إزالة الغابات ارتفاعاً مفرغاً وعدم وجود موارد كافية، لا سيما في البلدان النامية. وأشار الخبراء أيضاً إلى المقترحات التي قدمت من أجل إنشاء صندوق عالمي للغابات بهدف توفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وأعربوا أيضاً عن تقديرهم للتعاون الذي أدى إلى الاتفاق المبرم في الدورة الاستثنائية المعنية بالعملية التيسيرية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وإلى عقد هذا الحوار في إطار فريق الخبراء المخصص. وشُدّد أيضاً على أن الغابات أساسية لكثير من جوانب الحياة البشرية، وتلبي مجموعة كبيرة من الاحتياجات، وخاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعتمدون على الغابات في العالم وعددهم ١,٦ بليون شخص. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية مساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً - حلقة العمل الأولى

الموضوع الأول - حلقة العمل الأولى تمويل الإدارة المستدامة للغابات: مطلب استراتيجي مشترك بين القطاعات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

موجز العروض

٦ - أكد توني سايمونز، من المركز العالمي للحراثة الزراعية، ضرورة إيجاد منظور مشترك بين القطاعات في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وشدد على أنه يمكن للتمويل الدولي في قطاعات أخرى أن يؤثر تأثيراً إيجابياً و/أو سلبياً على الغابات. ولا بد من النظر في اتباع نهج يراعي النواحي الجمالية، حيث يجري تنمية الحراثة والحراثة الزراعية معاً؛ كذلك، لا يمكن تمويل التنمية الريفية والغابات إلا معاً. فعلى الصعيد القطري، تنضوي المسائل المتعلقة بالغابات تحت قائمة طويلة من الوزارات المختلفة. وكثيراً ما ينقصها الاعتراف بأهمية المسألة والاتساق في ما تتخذه من قرارات بشأن السياسات والبرامج والتمويل.

٧ - وفي العرض المشترك الذي قدمه ملشيد بوكورو، من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وجونز رومي كاموغيشا، من الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر، أكدوا أهمية مذكرة التفاهم التي جرى توقيعها مؤخراً بين أمانتي اتفاقية مكافحة التصحر ومندى الأمم المتحدة المعني بالغابات، التي تركز على تحديد الثغرات والعقبات والفرص في تمويل الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات. وأوضح أنه يلزم توسيع نطاق تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات لما يتجاوز الغابات المدارية المطيرة ليشمل الغابات الجافة والأشجار خارج الغابات. ويأتي البرنامج المعزز بتحديات جديدة للغابات الجافة، خاصة مع ضرورة تحديد أماكن كافية لتخزين الكربون لتبرير الحصول على أموال البرنامج. ويجب أن تؤخذ المناطق الجافة في الاعتبار في مناقشات تمويل الغابات، خاصة أنها تحتل ٤٢ في المائة من مساحة الغابات في العالم. ويجب أن تدرج مسألة الغابات في عملية التخطيط العام للتنمية على الصعيد الوطني، وأن يخرج نطاق تمويلها عن الوزارات المعنية بالغابات/البيئة والمساعدة الإنمائية الرسمية.

٨ - وقدمت ماريا سانز - سانشيز، من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لمحة عامة عن عملية البرنامج ووضعته الحالي. واعترفت الأطراف في الاتفاقية بضرورة توسيع نطاق التمويل، وتوفير تمويل لمشاريع البداية السريعة، وبناء القدرات، ووضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتصدي للدوافع وراء إزالة الغابات. بيد أن خيارات التمويل ما زالت إحدى المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها. وقُدِّمت توصيات، لا سيما بشأن ضرورة التشجيع على التعاون الإقليمي وتعزيزه، والاستفادة الكاملة من القدرات

التقنية الموجودة بالفعل. وقالت السيدة سانز - سانشيز إن دور أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ هو تعزيز جهود التنسيق في مجال بناء القدرات وإنشاء منتدى تفاعلي للنقاش، وكذلك تبادل المعلومات على موقع البرنامج المعزز على شبكة الإنترنت. وقد بدأت بالفعل أنشطة التأهب في إطار البرنامج المعزز في الكثير من البلدان النامية من خلال وسائل مختلفة، غالبيتها متعددة الأطراف (شراكة البرنامج المعزز، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وبرنامج الاستثمار في الغابات، والعملية الخامسة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية، ومنظمات دولية أخرى)، بتعهدات تمويلية تبلغ حوالي ٦,٥ بليون دولار.

موجز المناقشات التفاعلية

٩ - أُعرب عن رأي مشترك بضرورة النظر في المسائل المشتركة بين القطاعات في مجال تمويل الغابات على الصعيدين الوطني والدولي، رغم ما أشار إليه أحد أعضاء مرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون، بأنه لا ينبغي أن تغيب الغابات عن الأذهان عند محاولة البحث خارج القطاعات. ويتمثل أحد المعوقات الرئيسية في عدم توافر معلومات عن حجم مساهمة قطاع الغابات في الناتج المحلي الإجمالي والحد من الفقر، وذلك لتبرير التمويل المطلوب لهذا القطاع في الميزانيات الوطنية. وفي أحد الأمثلة المحددة لهذه الظاهرة، لوحظ أن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض تميل عموماً إلى إيلاء أولوية منخفضة للغابات والأشجار خارج الغابات، وذلك بسبب دورها الهامشي في الحسابات الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى غياب الحساب الصحيح للفوائد الناتجة عن الغابات، فضلاً عن عدم حساب التكاليف المتكبدة عن تدهور الغابات. ويتعين حساب الكميات المادية لنواتج الغابات المختلفة وتقييمها من الناحية النقدية، وذلك كخطوة أولى نحو تدخيل العوامل الخارجية للغابات. وأشار أيضاً إلى أن الكثير من المجتمعات المحلية تعتمد اعتماداً بالغاً على الغابات في معيشتها، وهو أمر لا يظهر بالضرورة في الإحصاءات على الصعيد الوطني.

١٠ - وقُدِّم مقترح بإجراء تجميع شامل للبيانات والدراسات الموجودة بالفعل بشأن تمويل الغابات.

١١ - وتتطلب معالجة الجوانب المشتركة بين القطاعات في مجال التمويل توافر معلومات عن المفاضلة بين الاستخدامات البديلة للأراضي، إلا أن هذه المعلومات مفتقدة إلى حد بعيد. وتوجد رابطة وثيقة بين القطاعات في مجال تمويل الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات. وعليه، يمكن أن يكون اتباع نهج متكاملة مفيداً للغاية، على سبيل المثال

في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وفي كلتا الحالتين، يلزم المزيد من العمل لتوسيع نطاق التجارب الناجحة.

١٢ - وأشير أيضاً إلى أن توافر الضمانات أمر شائع في استثمارات الغابات والحراجة، إلا أنها ليست مطلوبة في كثير من الأحيان في قطاعات أخرى كالتعدين أو الزراعة.

١٣ - وأقر المشاركون بأن الجوانب المشتركة بين القطاعات في مجال تمويل الغابات لم تُستوعب بالقدر الكافي، وبأنه يلزم إجراء مزيد من الأبحاث في هذا المجال. ويلزم أيضاً حدوث تغيير في مواقف راسمي السياسات وعامة الجمهور، إذ إنهم لا يدركون أهمية ما تسهم به الغابات في توفير سبل العيش والتنمية المستدامة. ويمثل هذا تحدياً في مجال التوعية كذلك.

١٤ - وأشار المشاركون إلى أن عملية التخطيط على المستوى الكلي الجارية على الصعيد الوطني أيضاً تشمل عادة اتباع نهج قطاعي، ويلزم تطبيق ذلك في الكثير من البلدان لأغراض الحصول على مستوى مقبول من التمويل للغابات. واتباع نهج قطاعي من شأنه أن يساعد في أخذ الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الحرجية في الحسبان، كما يساعد في تخصيص اعتمادات مناسبة في الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم بذل جهود لتعليل الأضرار الناجمة عن القطاعات الأخرى على الغابات حتى يمكن، على سبيل المثال، وضع آليات مناسبة للتعويض.

١٥ - واعترف بأن الإنفاق الحكومي لا يشكل سوى جزء صغير من التمويل المحلي للإدارة المستدامة للغابات، حيث يتأتى الجزء الأكبر من القطاع الخاص والمجتمعات الحرجية وأصحاب الحيازات الصغيرة. ولا تعترف الحكومات في كثير من الأحيان بما تقدمه من تمويل للغابات كأحد الاستثمارات التي يمكن أن تعود بفوائد كبرى، اقتصادية واجتماعية وبيئية.

١٦ - وبما أن السوق لا يقدر بالكامل إلا جزءاً من قيمة نواتج الغابات، فإنه يلزم إيجاد آليات أخرى لتقييم خدمات النظم الإيكولوجية الأخرى التي هي غير مدرجة حالياً في إطار التقييمات الاقتصادية. وهذا هو السبب في أن خدمات صون النظام الإيكولوجي للغابات أو تعزيزه لا تُحسب عادة إلا كتكلفة. ولم يؤثر توافر المعلومات عن تكاليف التدهور البيئي تأثيراً كافياً في كثير من الأحيان على القرارات بشأن تخصيص الموارد، التي تنحو إلى الاهتمام بالفوائد المتوقعة على المدى القصير.

١٧ - ويوجد حوالي بليون هكتار من الأراضي المتدهورة التي تتيح فرصاً للاستصلاح عن طريق أنشطة التشجير وإعادة زراعة الغابات. ومن شأن استصلاح تلك الأراضي أن يُحسّن من خصوبة التربة والتنوع البيولوجي والكتلة الأحيائية ومن الدخل في المناطق الريفية، وأن

يسهم أيضاً في تحقيق الرفاه العالمي. وعليه، يمكن تبرير القيام باستثمارات في مجال الاستصلاح، ويمكن تكرار التجارب الناجحة (مثل هضبة لو ويس في الصين).

١٨ - وقُدِّمَ مقترح باتباع نهج تحليلي جديد لتحديد الاحتياجات والفرص لأغراض تمويل الغابات، بناءً على وظائف الغابات ونتائجها على النحو المحدد في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية (وظائف في مجال الدعم وتوفير الإمدادات وتنظيم العوامل البيئية ووظائف ثقافية واجتماعية). ويمكن أن يوفر ذلك إطاراً مشتركاً لحساب مختلف المنتجات والخدمات الحرجية بدلاً من النهج الجزئي المتبع حالياً.

١٩ - ولاحظ المشاركون أنه يمكن للبرنامج المعزز أن يوفر فرصة جديدة كبيرة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، إلا أنه يوجد أيضاً عدد من الشواغل المتعلقة بالقواعد الدولية التي يمكن اعتمادها. فعلى سبيل المثال، يُعد أحد أوجه الضعف الرئيسية في ترتيبات البرنامج المقررة أنها لن توفر الدعم الكافي للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض مثلاً، على الرغم من المساهمة المحتملة لما لديها من غابات في التخفيف من الآثار المترتبة على تغير المناخ والتكيف معها. ويلزم إشراك أخصائيين في مجال الغابات، حيث لم تكن لهم مشاركة فعالة في الأعمال التحضيرية للبرنامج والمفاوضات المتعلقة به.

٢٠ - وأشار المشاركون إلى انتشار المبادرات الرامية إلى تحسين حشد الموارد من أجل الغابات، إلا أنها تفتقر إلى التنسيق. ويمكن إيجاد إطار مشترك لتجنب التضارب في النتائج وتكبد تكاليف المعاملات غير الضرورية. وسيساعد إجراء تقييم مفصل للمبادرات القائمة في تعزيز فعاليتها في الترويج لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. ويلزم أيضاً تعميم انتشار المناقشات بشأن الإدارة المستدامة للغابات على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء. وأعرب عن وجهة نظر عامة مفادها أن البلدان هي المسؤولة عن ضمان اتساق النتائج في مختلف المنتديات الدولية المعنية بتمويل الغابات، إلا أن تحقيق ذلك بعيد المنال في الوقت الحاضر.

الموضوع الثاني - تمويل الإدارة المستدامة للغابات ودور وزارتي المالية والتخطيط والمنظمات؛ وضرورة وضع سياسات مالية متكاملة، والإمكانات المحتملة للقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية

موجز العروض

٢١ - أوضح تشن جياوين، مدير شعبة تخطيط الغابات بإدارة التخطيط والإدارة المالية التابعة للهيئة الصينية لإدارة الغابات، أن قطاع الغابات في بلده يموله القطاع العام والخاص

والاستثمار المباشر الأجنبي وإحدى الآليات الخاصة. أما التمويل الخاص فيأتي من القطاع المصرفي على شكل قروض، ومن شركات الصناعات الحراجية ومصادر التبرعات الاجتماعية. وأما الاستثمار الأجنبي فيأتي من المنظمات الدولية والمصادر الثنائية والاستثمار المباشر الأجنبي. أما الآلية الخاصة فهي آلية تجعل من التشجير عملاً ملزماً. وأضاف قائلاً إنَّ أيَّ عناصر لتمويل عالمي للغابات ينبغي أن تُسلَّم بالدور الهام للغابات في التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون هناك أهداف وخطط عمل واضحة لتنمية الغابات عبر العالم، وأن تشكّل هذه الأهداف والخطط الأساس اللازم لبرامج التمويل المعنية. وعلى المستوى القطري، هناك حاجة إلى تقييم وضع الإدارة المستدامة للغابات والاحتياجات من التمويل، وإلى ضرورة أن تشمل المساعدة توفير الأموال ونقل التكنولوجيا والمعرفة. وينبغي أن تعلن الجهات المانحة والبلدان المستفيدة كلاهما عن الالتزام الثابت بإنجاز ما تعهدت به من أعمال. ووجود آلية عالمية النطاق قد يشمل إنشاء صندوق عالمي للغابات الإيكولوجية، وتيسير الاستثمار والتجارة في الغابات، وهئية أسواق لكربون الغابات، وتنفيذ أعمال إلزامية في مجال التشجير، وإنشاء مؤسسة مشتركة بين الثقافات لزيادة الوعي بأهمية الغابات. وستكون هناك حاجة إلى مؤسسة خاصة لإدارة مختلف عناصر هذه الآلية، بما في ذلك الرصد والتقييم. وينبغي أن ينشئ المنتدى مؤسسة خاصة تدير وتشغل مختلف عناصر آلية تمويل الغابات، وتقدّم تقارير عن سير عملها إلى الدول الأعضاء.

٢٢ - وأكدت ستيفاني فون شيليه، موظفة مشاريع بالفريق المعني بسياسات الغابات العالمية التابع للوكالة الألمانية للتعاون التقني، أن مختلف العمليات الدولية والبرامج الوطنية ترمي إلى تحقيق هدفين مشتركين هما الإدارة والاستخدام المستدام للغابات ومناطق الغابات المحمية. ويمكن لهدفين مشتركين أن يشكلوا أساساً للمواءمة بين مختلف المبادرات الوطنية والدولية الهادفة إلى التصدي لإزالة الغابات ولتدهور الغابات. وبما أن العديد من القطاعات تشارك في هذه العملية، فإنَّ هناك حاجة حقيقية إلى التنسيق فيما بين عدة قطاعات، وإلى الاشتراك في التعرّف على ما يلزم القيام به لضمان حسن تنفيذ هذه التدابير من قبل الأطراف المعنية. وحينها فقط يمكن تحديد احتياجات التمويل وتعبئة الموارد من المصادر المتاحة. وكثيراً ما تكون هناك حاجة إلى تلقي الدعم من القطاع الخاص ومن المجموعات الرئيسية التي تستطيع أن توفر المعلومات والأفكار، والتي ينبغي إشراكها في صنع القرار. ولا بدّ أيضاً من توحيد مختلف المصالح والقيام بأعمال التنسيق في هذا الصدد. أما التخطيط المالي فهو بحاجة إلى توخي الشفافية واعتماد رؤية أوسع من نطاق القطاعات من أجل الاستفادة من مصادر التمويل المحتملة. وكلّما زاد عدد أصحاب المصلحة الذين يروجون لمسألة تمويل الغابات، ازداد على الأرجح الضّغط لكسب التأييد قوّةً.

٢٣ - وأوضح تاتسويا واتانابي، نائب مدير مكتب التعاون الدولي في مجال الغابات التابع لوزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك اليابانية، الخبرات التي اكتسبت في مجال حشد الموارد من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للغابات في بلده حيث تنقسم الغابات إلى ممتلكات خاصة صغيرة. ويتمثل التحدي الحالي في الأخذ بإدارة محسّنة لهذه الغابات من أجل تحسين خدماتها البيئية في وقت تشهد فيه إمكانية تحقيق الربح الاقتصادي تراجعاً بسبب قوّة الين. وتعبئة الموارد بواسطة مخصصات الميزانية كان الدافع من ورائها قلق شعبي واسع بشأن ضرورة تحسين إدارة الغابات المزروعة والاستفادة من الغابات في عزل الكربون. فوعي الجماهير وتأييدها أساسيان لتعبئة الموارد، وهما أمران يمكن تحقيقهما بتوخي الشفافية والمساءلة، والقياس الفعال والآني والإبلاغ والتحقّق، وبمشاركة هذه الجماهير. والحوكمة الرشيدة شرط أساسي، بما في ذلك وضع إطار سياساتي مناسب وإيجاد قدرات مؤسسية واتخاذ تدابير مبتكرة مستمرة. وقال المتكلّم إنّ التجربة اليابانية في مجال التعاون الثنائي المالي والتقني على إدارة الغابات تستأثر بنحو ٢٥٠ مليون دولار كل سنة. ولكن هناك العديد من القيود لأنّ التمويل العام المتاح للمساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية أخذ في الانخفاض. وأوضح أنّ برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية يتيح فرصاً جديدة. فالضغط على الغابات بسبب الاستخدامات الأخرى يمكن التصدي لها من خلال التسليم بالحاجة إلى اتباع نهج شامل لعدة قطاعات. وقال إنّ هناك زيادة في الطلب على المساعدة الاستراتيجية والحوافز الإيجابية. والتحديات التي تواجه التعاون الدولي تنطوي على مسألة ضمان ملكية البلدان المستفيدة، وهيئة الظروف المواتية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، وتقديم المساعدة القائمة على تحقيق النتائج، وتعزيز المساءلة على جميع المستويات.

٢٤ - وأوضح إيفار يورغنسن، مستشار شؤون البيئة وتغير المناخ بالسفارة النرويجية الملكية في دار السلام، أنّ المبادرة النرويجية الدولية بشأن مناخ الغابات تتمثل في تقديم الدعم للكثير من البرامج المتعددة الأطراف والثنائية، وهي حالياً أكبر مصدر للتمويل العالمي لمبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعزّزة بأنشطة إضافية لحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني (البرنامج المعزّز). وقد أُجري في جمهورية تنزانيا المتحدة، باعتبارها من البلدان الرائدة، استعراضٌ لتنفيذ برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية الذي يشمل إجراء البحوث وبناء القدرات، وتنفيذ عملية بشأن السياسات، والقياس والإبلاغ والتحقّق، وتنفيذ مشاريع ميدانية تديرها المنظمات غير الحكومية، وتحقيق مشاركة القطاع الخاص، والتحضير لإنشاء صندوق مكرّس لهذا البرنامج. وأضاف قائلاً إنّ البرنامج هو من الأدوات اللازمة لتحقيق

الإدارة المستدامة للغابات، وإنّ لدى هذه الأدوات جوانب مشتركة في مجال الأنشطة الميدانية، والحوكمة، والرصد وما إلى ذلك. وأوضح أنّ هناك مجموعة واسعة من الوزارات والوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة الذين يجب إشراكهم، وبناء القدرات يجب أن يلي كل احتياجاتهم. وإيرادات برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية لديها القدرة على تحسين عائدات الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات، الذي لا يمكن تنفيذه بخلاف ذلك. وفي الوقت الحاضر، يتيح هذا البرنامج فيما يبدو فرصاً للعديد من البلدان النامية، وليس بالضرورة لجميعها. وأفاد المتكلم بأنّ هناك على سبيل المثال ٢٠ بلداً أفريقياً فقط مؤهل للاستفادة بشكل كبير من البرنامج.

٢٥ - وزوّد غاري دانيغ، المدير التنفيذي للحوار المتعلق بالغابات، الفريق بإحاطة إعلامية عن أهداف وأنشطة الحوار وعن عملياته في مجال تمويل البرنامج المعزّز، والاستثمار في الغابات الخاضعة للرقابة المحلية. وأفاد بأنّ الحوار قد خلّص إلى أنّ تمويل برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ينبغي أن يعتمد على آلية موثوقة وعتيدة ويمكن التنبؤ بها، تتسم بالشفافية وبالعدل قبل كل شيء، وتحظى بدعم مجموعات أصحاب المصلحة الأساسيين. وينبغي أن تستند المدفوعات إلى الأداء. فهي تتطلب الاستخدام الأمثل والمنسّق للأسواق، والأموال العامة والخاصة، والمنح المتعددة الأطراف/الثنائية، وغيرها من المصادر. وأوضح أنّ الدروس المستفادة تشير إلى أنّ الضمانات ينبغي أن تعالج الجوانب الاجتماعية والبيئية والمالية على مختلف المستويات؛ وينبغي أن تكون هناك آليات توزيع فعالة وعادلة وحوكمة رشيدة. وأضاف قائلاً إنّ الاستثمار في الغابات الخاضعة للرقابة المحلية يوفر فرصاً كبيرة لتنفيذ مشاريع حراجية صغيرة الحجم وأهلية تحقّق عائد استثمار لائقاً وتنهض في الوقت نفسه بتحقيق الأهداف الإنمائية البيئية. وقال إنّ هناك ما يقرب من مليون شخص يملكون أو يديرون ربع غابات العالم، مما يولّد طائفة واسعة من الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والروحية. وللاستفادة من هذه الفرصة، ينبغي ضمان الحقوق المحلية في الغابات. وأوضح المتكلم أنّه لا بدّ من الاستثمار "السهل" و "الصعب" وأنّه ستكون هناك حاجة إلى الدعم على شكل خدمات تجارية وبناء للقدرات وشراكات وتحالفات. بيد أنّه توجد طائفة من العقبات التي ينبغي تذليلها باعتماد نهج قائم على الشراكة، وبالحصول على دعم الحكومات وأصحاب الاستثمارات "السهلة" الآخرين وباعتماد مختلف الآليات المبتكرة وجهود الاتصال.

٢٦ - وأكّد إبراهيم ثياو، مدير شعبة تنفيذ السياسات البيئية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنّ الدعوة للسياسات القائمة على الأدلة يمكن أن تحدث تحوّلاً في السياسات والاستثمارات في الغابات، وأنّه من الأهمية بمكان تحديد المجالات التي من المرجح أن يُعثر فيها على الأدلة

لإحداث هذا التغيير. وقال إنَّ التجربة العملية في حماية غابة ماو في كينيا أظهرت أنَّه من الممكن، في الحالات المعقدة، حشد المشاركة على أعلى المستويات السياسية في البلد من أجل تحقيق نتائج فعالة في الميدان. وتمثلت نتائج مبادرة غابة ماو في تحقيق الحماية الفعالة لها باعتبارها، مثلاً، المصدر الذي يزوّد مدينة نيروبي بالمياه. وقد أظهرت الأعمال الجارية فيما يتعلق بدراسة اقتصاديات الخدمات البيئية والتنوع البيولوجي أنَّ إصلاح الأراضي المتدهورة والحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق المحمية، مثلاً، يستطيعان إدراج عائدات مرتفعة للغاية. وأظهرت الدروس أنَّ تقييم الخدمات البيئية يجب أن يتسم بالصراحة ويخاطب صناع القرار مباشرة وبصورة ملموسة، لا سيما أنَّ الأسواق تبخس قيمة هذه الخدمات. وأفاد المتكلّم بأنَّ التنوع البيولوجي مهم للجميع ولكنه ضروري لفقرء الأرياف الذين يعتمدون عليه. والتجربة الأولية في تنفيذ برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية بصدد التراكم، مما يشير إلى أنَّ البرنامج يمثل فرصة فريدة لإحداث تحوّل في قطاع الغابات والهيئة التي تكون عليها الغابات. وسيكون من المهم إدراج الغابات الجافة وشبه الرطبة في هذه المخططات لضمان تعزيز دورها في التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه. ومن المهم أيضاً أن يحقّق هذا البرنامج فوائد من جميع الخدمات البيئية للغابات، مما يتيح فرصاً لتمويل إضافي يؤمّن هذه المزايا المتعددة.

موجز المناقشات التفاعلية

٢٧ - شملت العروض المقدّمة في إطار هذا الموضوع عروضاً من ألمانيا والصين واليابان، وهي تمثّل نموذجين منفصلين، ولكنهما على نفس القدر من الفعالية، في معالجة مسألة تمويل الغابات - أحدهما ضمن نظام مركزي، والآخر ضمن نظام لا مركزي تشارك فيه أطراف مؤثرة عديدة. وكانت العروض التي قدّمتها كلّ من الحوار المتعلق بالغابات والنرويج وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمثابة ثلاثة أمثلة لمبادرات ترتبط بالبرنامج المعزّز وتهدف إلى تمويل الغابات على المستويات المحلي والوطني والدولي، على التوالي.

٢٨ - وواجهت البلدان نفس الوضع في سعيها إلى تخصيص اعتمادات كافية من الميزانية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. وهناك العديد من الأسباب التي تفسّر هذا الوضع، منها قلة الاعتراف بمساهمات قطاع الغابات في الناتج المحلي الإجمالي، ونقص المعلومات عن الصلة بين الغابات والأهداف الإنمائية الوطنية، وتدني مستوى أولوية الغابات والحراجة (التي غالباً ما تكون مجرد مجموعة فرعية من الزراعة أو البيئة أو الموارد)، وعدم التسليم في الحسابات بالصلة بين الإيرادات وتكاليف أنشطة الغابات، وما إلى ذلك. ومن أوجه الإغفال أيضاً أنَّ

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي كثيرا ما تتجاهل نهاية السلسلة المتمثلة في التجهيز الصناعي للأحشاب وأنشطة القطاع غير الرسمي.

٢٩ - واضطرت وزارات التخطيط والمالية إلى التعامل مع تنافس المتطلبات، وقد كان من الصعب توجيه القدر المناسب من الاهتمام والأولوية إلى تمويل الغابات. ولم يتم بشكل وثيق ربط البرامج الوطنية للغابات والخطط القطاعية الأخرى بتخطيط التنمية الوطنية، مما شكّل عقبة أخرى في بعض البلدان.

٣٠ - ولقد ركّز نهج التخطيط الإنمائي الوطني التقليدي على تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد شكّل ذلك عائقا أمام قطاع الغابات بسبب عدم وجود محاسبة وطنية تأخذ في الاعتبار الفوائد الكثيرة للغابات وأهمية القطاع غير الرسمي الذي لا تتوافر بيانات بشأنه. وقد أتاح التحول الجاري نحو اعتماد التنمية المستدامة كإطار عام لتخطيط التنمية الوطنية إدراج بنود جديدة في الميزانية لتخصيص الاعتمادات للغابات. وهذا يعني أنه يمكن الوصول إلى عدّة منافذ قطاعية، ولكن لكي تكون هذه المنافذ فعالة لا بدّ أن تتقاسم الوزارات القطاعية ذات الصلة هدفا موحّدا يستند إلى الاعتراف بالفوائد المتعددة للغابات، بما في ذلك القيم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما يتطلّب توحي نهج شامل بالفعل لعدّة قطاعات في حشد التمويل العام المحلي من أجل الإدارة المستدامة للغابات على مختلف المستويات الحكومية. وهناك إمكانات كبيرة لزيادة كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة إذا تمّ على المستوى الوطني استغلال أوجه التآزر بين الغابات واستصلاح الأراضي والتنوّع البيولوجي وتغيّر المناخ، بدلا من العمل على انفراد ومن دون تحقيق التكامل اللازم بين برامج التمويل.

٣١ - وأظهرت التجارب الوطنية الناجحة أيضا أنّ وعي أعلى المستويات السياسية بأهمية الغابات في التنمية المستدامة يمكن أن يضمن عدم تقييد مخصصات الميزانية المكرّسة للغابات بالطلبات المتنافسة من القطاعات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لحشد دعم أصحاب المصلحة أن يكون مفيداً جداً في إذكاء الوعي بأهمية تمويل الغابات لدى رسمي السياسات. والداعمون لازمون لممارسة الضغط على صناع القرار من أجل تمويل الغابات. وقضايا الغابات لديها إمكانات كبيرة في جمع مختلف الجهات الفاعلة معاً على تعزيز مصالحهم المشتركة.

٣٢ - وتواجه الدول أوضاعاً مختلفة في ترتيباتها الإدارية والمؤسسية فيما يتعلق بالغابات، ولكن التجربة أظهرت أنّ التعاون بين الوكالات المعنية أمر ضروري. فكل بلد يحتاج إلى أن يجد طريقته الخاصة في إرساء ترتيبات للتنسيق والتعاون على نحو فعال ضمن إطار الهدف

المشترك المتمثل في الإدارة المستدامة للغابات. واعتُبرت أهمية التخطيط ذي النوعية الجيدة أيضاً عاملاً هاماً في دمج الخطط الحراجية بشكل جيد في خطط التنمية الوطنية.

٣٣ - وكان هناك رأي مشترك مفاده أنّ المساءلة عن استخدام الأموال وتحقيق الأهداف والغايات المعتمدة أمرٌ ضروري. فقطاع الغابات لم يحرز دائماً نجاحاً بهذا الشأن لأنّ قياس الإنجازات ليس بالأمر السهل. وتُظهر تجارب البلدان أنّ تحقيق التحسن بهذا الشأن أمر في غاية الأهمية. ورصد الأداء وتقييمه مهمّان ولكن قد يكون من اللازم وضع مؤشرات جديدة لقياس التحسن في الخدمات البيئية للغابات.

٣٤ - ويمكن استخدام العديد من الوسائل لحشد الأموال من أجل الغابات. فقد طُبقت عدة بلدان الإعانات. واستخدم البعض منها الضرائب، ولكن في معظم الحالات لم يكن بالإمكان تخصيص الاعتمادات التي من شأنها أن تتيح فرصة لو تم تطبيقها. وقد كانت هناك تجارب مختلفة في استخدام أموال الغابات الوطنية في جمع التمويل وتوزيعه على المستفيدين. فهذه الأموال يمكن أن تكون مفيدة جداً في مساعدة ملاك الغابات الخاصين أو المجتمعات المحلية، ولكن هناك أيضاً صعوبات في الحصول عليها إذا ما أُديرَت هذه الأموال من قبل وزارات المالية. وثمة نهج آخر أفضى إلى اكتساب خبرة إيجابية يتمثل في الاحتفاظ بجزء من إيرادات مبيعات الأخشاب، التي يمكن استخدامها لاحقاً بشروط تفضيلية في إعادة التحريج وفي تنفيذ أنشطة أخرى ضمن الإدارة المستدامة للغابات. ومن الممكن عند القيام باستثمارات في البنية التحتية الجمع بين صغار ملاك الغابات الخاصين.

٣٥ - وفي مجال التخطيط المالي على المستوى الوطني، ينبغي النظر في دور جميع المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص وأصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتبرعات من المجتمع المدني من خلال آليات مختلفة. فلكلّ دوره الخاص في تمويل مختلف جوانب الإدارة المستدامة للغابات.

٣٦ - وأتاح البرنامج المعزّز فرصة كبيرة لزيادة تمويل جوانب أخرى من الإدارة المستدامة للغابات. لكنّ برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية لا يتيح للجميع فرصة كبيرة على المدى القصير. وليس بالإمكان تقاسم الموارد في ما بين البلدان المشاركة (نحو ٤٠ يُنظر الآن في طلباتها للحصول على التمويل) من دون أن يترتب عن ذلك تقليص كبير في آثارها الميدانية. ولذلك، من اللازم تحديد الأولويات وإشراك القطاع الخاص باعتباره مصدراً محتملاً رئيسياً للتمويل.

٣٧ - وتشعر الدول ذات الغطاء الحرجي المرتفع ومعدلات إزالة الأحراج المنخفضة بقلق من إمكانية أن لا تكون جهودها للحفاظ على مخزون الكربون في الغابات القائمة مؤهلة

للحصول على التمويل في المستقبل من برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. ولوحظ أن تحويل الأحراج كان في بعض الأحيان ضرورياً أو مفضلاً لبلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية - إذ لا ينبغي النظر إلى الغابات باعتبارها عائقاً للتنمية الاقتصادية.

٣٨ - ومن الشواغل الأخرى قضية الشعوب الأصلية، حيث هناك خطر محتمل من أن تتضرر حقوقهم في الأرض جراء برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. فهناك حاجة لوضع سياسات واضحة بشأن تقاسم المنافع، بما في ذلك المنافع التي تعود على الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وسائر الشعوب المعتمدة على الغابات. ويمكن للقطاع الخاص أن يقوم بدور محوري في إشراك المجتمعات المحلية المحيطة في مخططات هذا البرنامج، نظراً لما لها من قدرة على تنظيم الرصد والتحقق وكذلك بناء القدرات.

٣٩ - وأقر المشاركون بأن العمل في إطار تطوير الاستعداد، ضمن برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، مفيد للغاية من حيث تطوير الآليات اللازمة لدفع مقابل الخدمات البيئية للغابات من غير الكربون، ولأن المسائل نفسها المتعلقة بالإطار القانوني والمؤسسي وحقوق الحيازة وبناء القدرات وتقاسم المنافع وما إلى ذلك هي مسائل مشتركة إلى حد بعيد بين جميع الآليات. وفي الوقت نفسه، يمكن تعزيز الرغبة في دفع مقابل الخدمات البيئية، مما قد يفضي إلى نموذج جديد في تمويل الإدارة المستدامة للغابات.

٤٠ - وجرى التسليم بالحوكمة باعتبارها قضية مشتركة بين كل من الإدارة المستدامة للغابات وبرنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية "الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة" كإجراء وقائي يحول دون إلحاق الضرر بحقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في حيازة الأراضي. وقد أثبت العمل الجاري في إطار الحوار المتعلق بالغابات جدواه في تطبيق "الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة" في مساعدة المجتمعات المحلية والشركات على العمل معاً. وبعض البلدان مترددة شيئاً ما في الدخول في أعمال ضمن هذا البرنامج لأن مبادرات التخطيط المماثلة في السابق لم يسفر الكثير منها عن نتائج ملموسة. وقد أعرب مثلاً عن رأي مفاده أن تكاليف منح الشهادات قد باتت من الأعباء الإضافية على المنتجين في حوض الكونغو لأنها لم تؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات في أسواق التصدير.

٤١ - ويمكن أن تشكّل المعلومات المستندة إلى الأدلة عن الخدمات البيئية للغابات أداة قوية للتأثير في القرارات السياسية، ولكنّ عدم وجود أساليب موحّدة لتقييم التنوع البيولوجي والمنافع البيئية الأخرى كثيراً ما يجعل مراعاتهما في قرارات التمويل أمراً مستحيلاً. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة لإجراء تقييمات للموارد على المستوى الوطني من أجل وضع قيم كمية لمختلف جوانب فوائد الغابات.

٤٢ - وشملت المناقشة إبداء تعليقات على مسائل من قبيل ضرورة تحمّل البلدان لقدر أكبر من المسؤولية عن تمويل الإدارة المستدامة للغابات. فمصادر التمويل الأخرى لا تعدو أن تكون سوى أداة مكملّة وهي ليست الحلّ الرئيسي لمشكلة التمويل، وهناك أدلة واضحة على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تحقّق بمفردها تنمية بلد من البلدان. ولذلك ينبغي لكل بلد أن يخطط لتنميته على أساس موارده الخاصة. ولوحظ أيضاً أن العديد من البلدان الغنية بالموارد هي من بين البلدان الأكثر فقراً، وهو ما يعد من المفارقات. وثمة معضلة أخرى تتمثّل في المستوى المنخفض جدا لتحصيل الإيرادات في قطاع الغابات (٤ في المائة مثلاً في جمهورية تنزانيا المتحدة). وهذا المستوى قد يشهد ارتفاعاً كبيراً إذا تحسّنت الحوكمة.

ثالثاً - حلقة العمل الثانية

الموضوع الأول - تجارب/استراتيجيات وطنية وإقليمية محددة بشأن تعبئة التمويل للإدارة المستدامة للغابات

موجز العروض المقدّمة

٤٣ - قدمت بيني ديفيس، المستشارة الأقدم لشؤون الغابات، في إدارة السياسات التابعة لوزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، لمحة عامة عن الإيرادات والنفقات المرتبطة بالتمويل المحلي للغابات، وسأقت أمثلة على التجربة الدولية في مجال تمويل الغابات وإقامة الشراكات الاستراتيجية. فعلى الصعيد المحلي، تشكل المنح المالية الحكومية، والإيرادات المتأتية من الأخشاب والمنتجات والخدمات الأخرى غير الأخشاب، مثل الاستجمام، مصادر التمويل الرئيسية. وتضمّنت النفقات الوطنية المبنيّة في عرضها، الأملاك الحرجية العامة، التي حظيت بأعلى التصنيفات، تليها نفقات غابات القطاع الخاص، والمتعلقة بالبحوث والسياسات ذات الصلة بالغابات، وبالتنظيم والإدارة. وأبرزت السيدة ديفيس طائفة عريضة من الفرص والشركاء. فذكرت أن الفرص تزايدت في السنوات الأخيرة بظهور مصادر تمويل جديدة بما فيها القطاع الخاص. وألقت الضوء على ممتزّه غابة الزهور الحمراء (Red Rose Forest) وممتزّه الأشجار الباسقة (Big Tree Country) في بلدها باعتبارهما مثالين على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فقد كان للأول دور كبير في تحفيز إقامة الشراكات مع المدن

والمجتمعات المحلية وأوساط الأعمال، فيما شكّل الثاني مثالا على الأراضي المشجّرة والشراكات الفعالة التي تقام مع المدارس والوكالات المعنية بالحراجة. وشددت على الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لتمويل الحراجة على الصعيد الدولي. كما أعربت عن شاغل إزاء عدم مشروعية غسل الإيرادات المتأتية من الغابات التي تسهم في تمويل التزاعاات. وأوضحت أن الدعم يُوجّه نحو المجالات التي يؤخذ فيها بالحوكمة الموثوق بها والاستمرارية وإصلاحات السوق؛ وشراكات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وحوكمة الغابات؛ والسياسات والممارسة المحكّمة الترابط؛ والأعمال التجارية التي تشجع على تداول السلع الأساسية المستدامة المصدر وتقلّل من إزالة الغابات؛ والنتائج وأوجه التقدم القابلة للتحقق؛ والزخم المستدام لإحداث التغيير. وقالت إن الدعم يُقدّم أيضا إلى مجاليّ الاتصالات والتوعية. وهو دعم متعدد الأطراف وثنائي الأطراف وبين بضعة أطراف. وثمة من الشراكات ما يُقام مع منظمات متعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المحلي والمؤسسات التجارية. ففي الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، شكّلت ميزانية المعونة في مجال الحراجة، والبالغة ٢٢ مليون جنيه استرليني ما نسبته ٠,٣ في المائة من ميزانية المعونة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لكن ذلك لا بد أن يرتفع مع التمويل المعجل لبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، إلى ١٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا بحلول الفترتين ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٣-٢٠١٤ بناء على ما يُحرز من تقدم وعلى الأداء.

٤٤ - وقال سامويلا لعتاكي، نائب أمين الغابات بإدارة الحراجة في سوفيا، جزر فيجي، إن فيجي هي إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي شملها البحث في إطار مشروع العملية التيسيرية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن الثغرات والتحديات التمويلية في الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وبين المنهجية والنهج المتبعين في جمع البيانات، والسياسات الرئيسية، والمؤسسات والروابط المشتركة بين القطاعات المدججة في سياسة الغابات لعام ٢٠٠٧ وغيرها من السياسات والتشريعات الرئيسية. وتشمل استراتيجية فيجي للتمويل، الإيرادات المتأتية من تنمية قطاع الغابات وصندوق تنمية قطاع الغابات وتدابير التجارة والاستغلال التجاري؛ وتدابير تمويل الحفظ والحماية، والتمويل من خلال التعاون الدولي والإقليمي. ومن بين نتائج المشروع التي أبرزها السيد لعتاكي المشاكل المرتبطة بالاستثمارات الخاصة والثغرات التمويلية والفرص التي من شأنها أن تسهم في إيجاد بيئة مواتية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. وأشار إلى مجموعة من الحوافز الجذابة لمختلف الأسواق ومراحل إنتاج الخشب بما في ذلك إنشاء المزارع، وإلى ضرورة إقامة بنية تحتية مؤسسية وقدرة متخصصة لتلبية الاحتياجات المتغيرة

للمستثمرين فيما يتعلق بوضع مجموعة من الحوافز الإنمائية ذات الصلة، تستهدف مختلف قطاعات الموارد (الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات). وجرت الإشارة أيضا إلى الصلة التي تربط الاقتطاعات الضريبية بدرجة من التقيّد. بمعايير الإدارة المستدامة للغابات، من قبيل المعيار الوطني المتعلق بإصدار الشهادات الحرجية، كما تم التطرق إلى إقامة صلة وثيقة بين المنظمات الإقليمية باعتبارها قنوات تيسّر الوصول إلى التمويل. وتركزت التحديات الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ على الإجراءات والطرائق والأولويات ودور أصحاب المصلحة. وتمت الإشارة أيضا إلى انعدام الحوافز للقطاع الخاص بهدف تحسين الممارسات المستدامة في مجال الغابات، وإلى ضالة الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية. وتشمل الفرص المتاحة إمكانيات لجوء المستثمرين من القطاع الخاص والشركات إلى الاستثمار في الأنشطة المتصلة بالغابات، مع التشديد على الحوافز المتعلقة بالتحريج وإعادة التحريج، فضلا عن ازدياد الحاجة إلى الموارد في مجال الحفظ. ومن التوصيات الأخرى لزيادة التدفقات المالية لصالح الإدارة المستدامة للغابات، السياحة البيئية المستندة إلى الغابات، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإجراء استعراض لرسم تراخيص وخدمات استغلال الغابات، وتطوير منتجات حرجية غير خشبية؛ وفرض رسوم تتعلق بمراعاة البيئة على الزائرين الأجانب، والممارسات المتعلقة بالحراثة الزراعية، وإرساء نظام رسوم على مبيعات الأخشاب التي يكون مصدرها الغابات الأصلية، وسياسة فيجي المتعلقة بالبرنامج المعزّز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

٤٥ - وعرض السيد باولو دي ليون، الخبير الاستشاري لدى مؤسسة غواتيمالا الوطنية للغابات، تحليلا لحالة تمويل الغابات في غواتيمالا مبينا الاستراتيجية الوطنية لتمويل الغابات، بناءً على مختلف العناصر والمكونات. ومن جملة تلك العناصر والمكونات، ألقى الضوء على أهمية توفير المعلومات المالية والاقتصادية، وتصميم خطوط الدعم الرئيسية وتوحيدها، واستخدام التسهيلات الائتمانية الراهنة، والمرحلة السابقة للاستثمار المرتبطة بالوسطاء الماليين، ووضع صكوك مالية جديدة وتنفيذ وحدة الاستخبارات المالية في مجال الغابات. وعرض تشخيصا لمجتمعات الأحراج المحلية والريفية في إطار التحالف الوطني لمنظمات مجتمعات الأحراج لغواتيمالا، المؤلف من ممثلين عن ٤٢٧ مؤسسة و ١١ من منظمات المجتمعات المحلية من المستوى الثاني. وتركزت المجالات الموضوعية لذلك التحالف على الحوكمة وآليات التمويل والتنافسية وتعزيز الجوانب التنظيمية. وتم التأكيد على أهمية إيجاد فرص للعمل في مجال الغابات، وذلك في إطار نتائج برنامج الحوافز المتعلقة بالحراثة. وتطرق السيد دي ليون إلى برنامج الحوافز المقدمة إلى صغار أصحاب الأراضي ذوي التوجه نحو الحراثة أو الزراعة الحرجية. ويرمي البرنامج الذي يشمل ٧٩ بلدية متضررة من الجوع

والفقر، إلى توسيع وتعزيز نطاق مشاركة صغار أصحاب الغابات، وتشجيع المساواة بين الجنسين في إدارة الغابات الطبيعية، وإنشاء نظم للزراعة الحرجية وتعهدها. ثم ألقى الضوء على الاحتياجات والثغرات المالية في مجال الإدارة المستدامة للغابات. ومن تلك الثغرات ما يوجد على الصعيد الحكومي (عما في ذلك نقص الوعي بقطاع الغابات)، والثغرات في القطاع المالي (الصغير نسبيا والذي ينقصه الإلمام بقطاع الغابات) والثغرات في المعارف والمعلومات المتعلقة بقطاع الغابات. وفي عام ٢٠٠٦، شكّلت الحراجة ٢,٥٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لكنها أسهمت في إيجاد عمالة بلغت نسبتها ١٠ في المائة من القوة العاملة. وتشمل العوامل التي تؤثر في قطاع الغابات، الأزمة المالية العالمية وظهور جهات فاعلة جديدة (مثل الصين)، وسن قوانين جديدة ومتطلبات إصدار الشهادات وتغير المناخ. وشملت التوصيات التي جرى تقديمها، تحسين فرص الحصول على أموال للغابات، مع تشجيع وضع الآليات الجديدة (مثل التوريق الإيكولوجي والصناديق الخاصة للغابات وأساليب تخفيف المخاطر). ومن الاتجاهات الهامة، زيادة استخدام السندات المتعلقة بالانبعاثات الكربونية وتداولها. وأكد السيد دي ليون أيضا على أهمية تحسين التنسيق وإيجاد البيئة المواتية لذلك.

٤٦ - وعرض سياسيتان ميليلي مبالا، الخبير الاستشاري الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحليلا لتمويل الإدارة المستدامة للغابات في ذلك البلد. وأوضح أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها ثاني أكبر غابة مدارية لأي بلد، حيث يوجد فيها ١٤٥ مليون هكتار من الغابات (أي ٦٢ في المائة من مجموع مساحة الأراضي). وتمثل تلك الغابات ما يناهز ٦٠ في المائة من الغابات في منطقة حوض نهر الكونغو، الذي يضم ما مجموعه ستة بلدان. وهي غابات مهمة لكفالة أسباب عيش ٤٠ مليون نسمة وتؤدي دورا بيئيا هاما، بما في ذلك قيمتها العالمية في تحقيق التنوع البيولوجي. ومن محاور السياسة الوطنية لذلك البلد، اتخاذ إجراءات شاملة للاعتراف بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للغابات والأخذ بنهج تشاركي لإشراك أصحاب المصلحة، وإقامة الشراكات ذات الطابع العادل وتوزيع نسبة من الإيرادات على المجتمعات المحلية. وإضافة إلى ذلك، زيد عدد المناطق المحمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليصل إلى ٣٨ مليون هكتار (أي ١٥ في المائة من مجموع مساحة الأراضي). وتُتخذ حاليا إجراءات لتحصيل مدفوعات الخدمات البيئية، بوسائل منها على سبيل المثال التنقيب الأحيائي، وامتيازات الحفظ وعزل الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية على إيجاد بيئة مواتية للاستثمار الخاص وتقوم حاليا بإنشاء نظام شفاف لتخصيص الامتيازات. وأضاف السيد مبالا قائلا إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تنتظر أن توقع في المستقبل القريب على اتفاق شراكة طوعية مع الاتحاد الأوروبي

في إطار عملية إنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية. وقال إن قيمة الاحتياجات المالية لإدارة المستدامة للغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبلغ ٢٥٠ مليون دولار للفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦. غير أنه عقب عملية الإصلاح، تلقى البلد تعهدات بتقديم ٣٦٠ مليون دولار، جرى بالفعل الالتزام بتوفير ٢٨٠ مليون دولار منها أو أن ذلك الالتزام يجد طريقه نحو التنفيذ؛ وتشكل المساهمات المحلية نحو ١٠,١ في المائة من ذلك المبلغ. وتشمل الصعوبات الخاصة التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية التحديات التي تطرحها مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وتخفيض الديون. وشملت التوصيات المتعلقة باستراتيجيات التمويل، تحسين فرص الحصول على التمويل وحشد الموارد من خلال البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة، وتحسين تنسيق الإجراءات، وتوافر المساعدة الخارجية، وتعبئة مصادر جديدة مستدامة للتمويل، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ووفقا لذلك اقترح السيد مبالا إنشاء صندوق عالمي للغابات لسد الثغرات ومعالجة الضعف في آليات التمويل الراهنة.

٤٧ - وقدم ماركو بوسكولو، من منظمة الأغذية والزراعة، عرضا عن الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في مجال دعم وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات. وتستند الأعمال الراهنة إلى الدروس المستفادة من مبادرة تعاونية لتقاسم المعارف بشأن آليات التمويل في أمريكا اللاتينية. وتمثل أهداف المبادرة في إجراء تقييم واسع النطاق للحالة القائمة، ووجهات النظر المطروحة والتجارب فيما يتعلق بآليات التمويل؛ ولزيادة قدرة البرامج الوطنية للغابات على وضع استراتيجيات وصكوك وطنية بشأن تمويل الغابات. وأشار السيد بوسكولو إلى إمكانية وضع نهج متكامل لتمويل الغابات يشمل تخصيص استثمارات عامة وخاصة ونظم المدفوعات وتحسين البيئة المواتية لذلك والمواءمة مع السياسات الوطنية الأخرى من قبيل السياسات المتعلقة بالتجارة والائتمان والاستثمار. ذلك أن وضع الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات يتأتى من خلال عملية لتنمية القدرات تشمل، على سبيل المثال، السياسات الائتمانية التجارية. فعملية تنمية القدرات عملية هامة وتشمل التقييم وتبادل أصحاب المصلحة لوجهات النظر، وتحديد الفرص المؤدية إلى تنمية الأسواق، وتحسين البيئة المواتية لذلك، ووضع خطة عمل ملموسة. وتستند الدروس الراهنة أساسا إلى التجارب في أمريكا اللاتينية، لكن يجري حاليا تقديم المزيد من الدعم في أفريقيا وآسيا. وذكر السيد بوسكولو أن الإنجازات الأولية المحرزة تشمل التأييد العام للاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات، واختيار أدوات التمويل اللازمة للتنمية من خلال إجراء تقييمات مالية وقانونية وإشراك وكالات تقدير الجدارة، وما إلى ذلك. وتشمل أهم الدروس توافر تمويل كبير على

الصعيد الوطني؛ واهتمام المصارف بالحراجة، وخطط الضمان الاجتماعي، وتبادل السلع الأساسية (الذي لا يقتصر على الأغراض الإنتاجية)، وارتفاع إمكانية أن يؤدي ذلك دورا محفزا؛ وكون معالجة المفاهيم الخاطئة وتطوير منتجات تلي احتياجات القطاعين يستغرق فترة طويلة. فهناك تمويل كبير متاح على الصعيد الوطني، لكن يتعين إشراك قطاعات أخرى، وبخاصة قطاع التمويل، مشاركة أنشط. بل إن أداء ذلك التمويل لدور حفاز قد يكون فعالا جدا. وتشمل فرص الدعم المساعدة على إقامة الشراكات والاتصالات الرامية إلى معالجة حالة "العزلة"؛ وتعزيز الصلات مع قطاعات أخرى وأصحاب المصلحة الرئيسيين؛ وإنشاء رابطات بين صغار أصحاب الغابات؛ وبناء القدرات؛ وتطوير المؤسسات التجارية؛ وتشجيع الابتكار في مجال التمويل (لمعالجة الإفراط في "الاعتماد" على المساعدة الإنمائية الرسمية والميزانيات الحكومية)؛ وإعادة استثمار الإيرادات المتأتية من الغابات في ذلك القطاع؛ وتعزيز سبل دخول أسواق رؤوس الأموال؛ والتمكين من تسديد المدفوعات المتعلقة بالخدمات البيئية؛ وتفعيل أدوات التخفيف من المخاطر وضمان الائتمانات؛ وتشجيع الأخذ بنهج استراتيجي للتمويل من خلال الاستراتيجيات الوطنية للتمويل. وذكر السيد بوسكولو أيضا مبادرتين جديدتين لدعم تمويل الغابات الصغيرة في أمريكا الوسطى وغرب أفريقيا.

٤٨ - وقدمت ياتي روسلي، كبيرة مستشاري وزير الغابات في جمهورية إندونيسيا، عرضا للحقائق والتحديات فيما يتصل بتمويل الإدارة المستدامة للغابات، فقالت إن الغابات تغطي مساحة ١٣٣ مليون هكتار، أي نسبة ٧١,٢ في المائة من إندونيسيا، وتساهم بنسبة ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأوضحت السيدة روسلي أن إندونيسيا مصممة على الحد من انبعاثاتها، مقارنة بالمستويات المعتادة، على أساس طوعي بنسبة ٢٦ في المائة، وأن تلك النسبة سترتفع إلى ٤١ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وأضافت أن نسبة ١٤ في المائة من أصل التخفيض بنسبة ٢٦ في المائة ستقوم على الغابات، وبذلك لا تعتمد نسبة ١٢ في المائة المتبقية على الغابات. كما سلطت الضوء على الروابط القائمة بين الغابات والأهداف الإنمائية للألفية. وأوجزت السيدة روسلي الملامح الرئيسية للخطة الاستراتيجية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤)، وأوضحت أن استراتيجية التمويل، التي تقوم على تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا، ستتطلب استثمارات ضخمة. وقالت إن هناك حاجة إلى اتباع نهج عام، في ظل الدعم المقدم من خلال الاستثمار الشامل لعدة قطاعات وحشد التمويل العام والخاص من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية. وأضافت أنه لتحقيق هذه الغاية، من المهم اتخاذ إدارة مالية تتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية. وتشمل مصادر التمويل الميزانية العامة (بما في ذلك الإيرادات الضريبية الوطنية، والإيرادات غير الضريبية المتأتية من الغابات، وميزانيات المقاطعات والمناطق) والشراكات

الإئتمانية الخارجية (الثنائية والمتعددة الأطراف). وأردفت قائلة إن ميزانية الحراجة المحلية، التي تبلغ قيمتها حوالي ٠,٤ إلى ٠,٦ بليون دولار في السنة، تمثل نسبة ١ في المائة من مجموع النفقات العامة - في مقابل الاحتياجات التقديرية التي لا تقل عن ٣,٦ بليون دولار في السنة. وتشمل القيود المفروضة على التمويل الدولي الاحتياجات المتنوعة لمختلف الصناديق، والفحوات القائمة بين تصميم البرامج والاحتياجات الفعلية، والازدواجية، وعمليات التفاوض والتصميم التي تستغرق وقتاً طويلاً، وقواعد الميزانية المعقدة. وقالت إن الاستثمارات العامة تركز على تنمية القدرات في مجال الإدارة المستدامة للغابات، والتحريج، وإعادة التحريج، وإصلاح الأراضي البالغة الأهمية، وحماية الغابات والمحافظة عليها، والتأهب للبرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وأسواق الكربون الطوعية. وبلغ الاستثمار الخاص في عام ٢٠٠٩ أكثر من ١٤ بليون دولار في المزارع الحرجية الصناعية وحوالي ٦,٥ ملايين دولار في الامتيازات الحرجية. وأضافت قائلة إن هناك استثمارات خاصة في المزارع الحرجية الصغيرة، والغابات المجتمعية، وصناعات تجهيز الأخشاب، والمنتجات الحرجية غير الخشبية، والسياحة البيئية، والخدمات البيئية، وإصلاح النظم الإيكولوجية. ولاحظت السيدة روسلي أن تمويل التأهب للبرنامج المعزز لا يمثل سوى جزء من احتياجات تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وقالت إن أحد التحديات المستقبلية يتمثل في الاعتراف بالقيم غير السوقية للغابات، فضلاً عن القيمة السوقية لكل من السلع الأساسية التقليدية والمنتجات الخضراء الجديدة مثل الطاقة المتجددة. واقترحت وضع خطة جديدة إضافية بشأن تمويل الغابات (ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف) ضمن منهاج مشترك في إطار المنتدى. ويمكن الشروع في ذلك من خلال ربط التمويل المتاح حالياً بالتمويل الجديد للغابات، وهو عبارة عن صندوق للاستثمار وفرص استثمارية أخرى تجمع بين النهج السوقية والنهج غير السوقية.

٤٩ - وقدمت السيدة داي غوانتشوي، من المركز الوطني الصيني للبحث في مجال اقتصاد وتنمية الغابات، الإدارة الحكومية للحراجة، عرضاً عن استراتيجية الصين وتمويلها للتنمية المستدامة للغابات. فقالت إنه منذ عام ١٩٩٨، بدأت الصين تنفيذ سلسلة من برامج الحراجة الرئيسية الوطنية، أدمجت جميعها في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضافت أن سياسات وآليات الإدارة المستدامة للغابات تشمل نظاماً للتعويض عن الخدمات البيئية للغابات، وإعانات لدعم الإدارة المستدامة للغابات، وإعانات للحصول على قروض وعلى تأمين الغابات، واتتمانات بالغة الصغر من أجل التنمية الحرجية تستخدمها الأسر المعيشية للمزارعين، وإدخال تحسينات على سبل العيش في المناطق الحرجية من خلال تحسين البنية التحتية، وشن حملة وطنية إجبارية للتشجير، وإصلاح نظام حيازة الغابات، واستخدام

ضرائب ورسوم تفضيلية من أجل تجهيز الغابات والمنتجات الحرجية. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩، زاد إجمالي التمويل من ١٣,٥٣ إلى ١٣٧,٧٩ بليون يوان، وهو ما يمثل زيادة بمتوسط نحو ٢٣,٥ في المائة سنوياً. وقالت إن مصادر التمويل تشمل القطاع العام (القطاعات المالية العامة المركزية والمحلية)، والقطاع الخاص (البنوك والمؤسسات والأفراد)، والأموال الأجنبية (المنظمات المالية الدولية، والحكومات الأجنبية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والإعانات) وغيرها، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وتستأثر حسابات الاستثمار المركزية في الغابات بحوالي ٢ في المائة من نفقات الحكومة المركزية. وأضافت أن حصة التمويل العام المركزي في إجمالي الاستثمار في الحراجة بلغ نسبة حوالي ٧٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، وانخفض إلى ٦٠,٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وشملت الآثار المترتبة على ذلك زراعة ما متوسطه ٥,٤٤ مليون هكتار سنوياً في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩. وأوضحت السيدة داي أن التحديات المطروحة تشمل سوء الأوضاع الأساسية لموارد الغابات، وارتفاع الطلب على الخشب، وقضايا إصلاح نظام الحيازة، والصعوبات التي تعترض زراعة الأراضي الهامشية، والحاجة إلى التخفيف من حدة الفقر، حيث يعتمد ٧٠ في المائة من الفقراء البالغ عددهم ٢٥٠ مليون شخص على الغابات في كسب عيشهم. ومن بين التوصيات التي قدمتها تحسين آليات تمويل الغابات من أجل الإدارة المستدامة للغابات، وتوسيع نطاق مصادر التمويل، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز الاستثمار الأجنبي والتعاون.

٥٠ - وقدم بيتر غوندو، من المنتدى الأفريقي للغابات، لمحة عامة عن تمويل الإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا. وأوضح أن الغابات في أفريقيا تغطي ٦٣٥ مليون هكتار، أي أكثر من ٢١ في المائة من مساحة الأراضي في أفريقيا، غير أن نسبة الغابات الخاضعة للإدارة تقل عن ٦ في المائة. وتتطلب الإدارة المستدامة للغابات موارد مالية كبيرة، وحسب أحد تقديرات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تبلغ الموارد المطلوبة ٢,٧ بليون دولار سنوياً (باستثناء تكاليف بناء القدرات والتكاليف الأولية الأخرى). وقال إن نصيب أفريقيا من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للحراجة يبلغ ٢٠ في المائة (وهو ما يمثل تراجعاً مقارنة بنسبة ٣٣ في المائة في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٨)، وهي مساعدة غير منتظمة، حيث تتركز في ١٠ بلدان. وتشمل المصادر الرئيسية المتعددة الأطراف مصرف التنمية الأفريقي، الذي يعمل في ٢١ بلداً بحافضة مخصصة للحراجة قدرها ٣٥٢ مليون دولار، وقد قُدِّم مبلغ ٧٢,٧ مليون دولار سنوياً في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥؛ على حين خصص مبلغ ٠,٨ بليون دولار لفائدة ١٣ مشروعاً في عام ٢٠١٠. وقال إن مرفق البيئة العالمية يعمل في ٢٨ بلداً، بينما تعمل مجموعة البنك الدولي في ٢٠ بلداً أفريقياً.

لكنه استدرك قائلاً إن هناك تحديات رئيسية مطروحة لدى تأمين المساعدة الإنمائية الرسمية، من قبيل تعقيد الإجراءات وطول دورات المشاريع وعدم القدرة على إعداد مقترحات وعلى المشاركة في التمويل. ويتم أكبر قدر من الاستثمارات في الغابات المدارية، ولم يستفد منها سوى القلة القليلة من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وتضم المنظمة الدولية للأخشاب المدارية ١٠ أعضاء من أفريقيا، ستة منها تتلقى التمويل. وأضاف أن مصادر أخرى متعددة الأطراف تشمل مرفق برامج الحراجة الوطنية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (في ٣٥ بلداً أفريقياً)، والآلية العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي. وأوضح السيد غوندو أن مستوى الحراجة الصناعية في أفريقيا منخفض، حيث بلغت التجارة في المنتجات الخشبية ٤ بلايين دولار مقارنة بالمستوى العالمي الذي بلغ ٢٠٠ بليون دولار. وقال إن الاستثمار المباشر الأجنبي يتم في المزارع (٤٦٧ ٠٠٠ هكتار بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩) وفي تجهيز الأخشاب، وفي امتيازات استغلال الغابات الطبيعية في الغابات المدارية، في حين يتم معظم التمويل الخاص المحلي في القطاع غير النظامي. وأقر السيد غوندو بأهمية التمويل البالغ الصغر وبالحاجة إلى تحسين الروابط مع القطاع المالي النظامي. وأشار إلى أن هناك أمثلة قليلة جداً على الدفع مقابل خدمات مستجمعات المياه، ومثالين فقط على مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة؛ غير أن السياحة البيئية استدرت إيرادات في بعض المناطق وهي آخذة في التزايد، حيث وصلت مداخيل السياحة البيئية نسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى الانشغال على الصعيد العالمي بتغير المناخ إلى توجيه قدر كبير من الاهتمام إلى الغابات، لكن لم يقترح لأفريقيا سوى مشروعين من مشاريع آلية التنمية النظيفة عن طريق التحريج وإعادة التحريج. وفي حين بلغت قيمة أسواق الكربون الطوعية ٣٣١ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، كان نصيب أفريقيا منخفضاً وتوزيع المشاريع متفاوتاً. وهناك ثلاثة بلدان رائدة في أفريقيا فيما يتعلق بمبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وهناك أيضاً ثلاثة مشاريع في إطار مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات. وقال إن هناك عدداً من قضايا المبادرة المذكورة التي لم تحسم بعد، مثل أوجه المفاضلة بين مختلف الأهداف (من الأمثلة على ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتنوع البيولوجي وتخفيف وطأة الفقر)، وتوزيع المدفوعات من أجل اعتمادات برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها لفائدة سكان المناطق الريفية، والمشاركة في تمويل الأنشطة المطلوبة لضمان تحقيق فوائد البرنامج، والخطر الناجم عن تقييد فرص الحصول على تمويل البرنامج ليقصر على البلدان الغنية بالغابات. وأشار السيد غوندو أيضاً إلى أدوات أخرى ناشئة لتمويل الغابات، من قبيل إصدار سندات مقابل

خدمات النظم الإيكولوجية، والسندات المدعومة بالغابات، وصناديق الهبات. واختتم قائلاً إن الموارد المالية من جميع المصادر غير كافية؛ حيث تتسم نظم تحصيل الإيرادات بعدم الكفاءة وتتسم الأولوية المعطاة لاعتمادات الميزانية بالانخفاض؛ ويقتصر التمويل المقدم من القطاع الخاص على البلدان الغنية بالغابات أو البلدان التي تحظى بإمكانية تنمية المزارع؛ ويحد ضعف البنى التحتية من مستوى الاستثمار؛ ويتسم الاقتصاد الكلي بعدم الاستقرار، وهناك فرص محدودة للحصول على التمويل البالغ الصغر بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، كما أن منتجات التمويل البالغ الصغر لقطاع الغابات لم تطور بالشكل الكافي؛ وتتسم الروابط القائمة بين قطاع الغابات والقطاع المالي بالضعف. ومن بين التوصيات التي قدمها وضع استراتيجيات شاملة للتمويل الوطني كجزء من البرامج الوطنية للغابات؛ وإدماج قطاع الغابات على نحو أفضل في أطر التنمية الوطنية؛ وتهيئة بيئة تمكينية للاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات؛ وتعزيز التمويل البالغ الصغر لتحسين فرص الحصول على الموارد بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ وإنشاء صندوق يختص بالإدارة المستدامة للغابات/الصك غير الملزم قانوناً لحشد الأموال من أجل المجالات المواضيعية غير المشمولة بآليات التمويل القائمة، بما في ذلك على وجه الخصوص التمويل الأولي للتخطيط، والأعمال والبحوث التحليلية، والتنمية وبناء القدرات الوطنية.

٥١ - وقدم تشارلز ف. باربر، رئيس شعبة الغابات بوزارة الخارجية الأمريكية، عرضاً عن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية. فأوضح أن الولايات المتحدة لديها رابع أكبر أملاك حرجية في العالم. وتحتل الغابات حوالي ثلث مساحة الأرض، أي ٣٠٤ ملايين هكتار. وقال إن نسبة ٥٦ في المائة منها هي عبارة عن ملكية خاصة، وتستأثر منطقة الغابات الخاصة بأكثر من ٩٠ في المائة من الإنتاج. وعرض بإيجاز تاريخ الحرجة في الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن أراض حرجية أزيلت أشجارها لأغراض الزراعة، غير أنه لما تكثف الإنتاج الزراعي في أحسن الأراضي جودة، عادت الغابات لتحتل الأراضي الأقل جودة. وقال السيد باربر إنه في عام ٢٠١٠ بلغت الميزانية المخصصة لدائرة الحراج في الولايات المتحدة ٦,٢ بليون دولار. وتعدّ الأولوية للإنفاق على الغابات الوطنية، والبحوث (لا سيما في مجال الآفات والأمراض والحرائق)، والتعاون مع الحرجة الحكومية والخاصة، وتحسين رأس المال وصيانتها، وحيازة الأراضي، وإدارة حرائق الأراضي البرية وإطفائها. وشدد أيضاً على أهمية وجود بيئة تمكينية بما في ذلك وجود أطر مؤسسية مستقرة ومحددة جيداً لحيازة الأراضي وللحقوق في الأراضي، وأسواق قوية ومتسقة نسبياً لمنتجات الغابات، ونظم ضريبية وتنظيمية تقر بطول أمد الاستثمارات في مجال الحرجة وبقوة مؤسسات الزراعة والحرجة التي تدعم نشر المعلومات. وأشار إلى أن الزيادات في نصيب الفرد من الدخل تشجع الاستثمار في قطاع

الغابات والمواطنين الذين يقدّرون غاباتهم. وأوضح أن ملاك الأراضي الحرجية من الشركات يركزون على المزارع ومرافق التجهيز المتخصصة. وفي الوقت نفسه، يتعرض ملاك الأراضي من غير الشركات بشكل متزايد لضغوط مالية لبيع الأراضي لأغراض الإنشاءات العقارية. وتشمل الفرص المحتملة للحصول على التمويل زيادة إنتاجية مزارع الخشب التي تدار بشكل مكثف، وتوسيع قاعدة الأراضي الحرجية المصدّق على سلامتها إدارتها، والغابات والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية (المياه والكربون والتنوع البيولوجي)، والتوسع في استخدام الخشب من أجل الطاقة وبوصفه مادة بناء تتسم بالكفاءة من حيث استخدام الطاقة، والتوسع في استخدام حقوق الارتفاق المتصلة بحفظ البيئة وذلك بغرض حماية الأراضي الحرجية. وانتقل السيد باربر إلى الكلام عن تمويل الولايات المتحدة للغابات على الصعيد الدولي، فقال إن الهدف من ذلك هو التعرف والحفاظ على المنافع المتعددة للغابات، وهي التنوع البيولوجي، والإنتاج القانوني والمستدام للأخشاب، والتنمية المجتمعية، وسبل العيش، والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك البرنامج المعزز. وما فتئت الولايات المتحدة تخصص باستمرار ما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنوياً للمعونة الثنائية فيما يخص الغابات، مع التركيز بشكل كبير على مناطق الغابات الإدارية الرئيسية في العالم. وقال إن مبلغاً آخر قدره ١٠٠ مليون دولار مخصص للبرامج المتعددة الأطراف، بما فيها مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الاستثمار في الغابات، ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات. وأضاف أنه في كوينهاغن، تعهد الرئيس أوباما بمنح بليون دولار على مدى ثلاث سنوات في إطار تمويل الانطلاقة السريعة لبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وأوضح السيد باربر أن حكومة الولايات المتحدة ينبغي أن يكون بمقدورها أن تثبت لدافعي الضرائب المحليين أن الإنفاق على الغابات الدولية يمثل استخداماً فعالاً للمال العام.

٥٢ - وقدم عماد القضاة، بمديرية الحراج في الأردن، عرضاً أبرز فيه النتائج المستخلصة من تحليل لتمويل الغابات في ذلك البلد، بما في ذلك مصادر التمويل الحالية والمحتملة والثغرات الموجودة. وقال إن الغابات في الأردن تغطي مساحة نحو ٨٧ ٠٠٠ هكتار، أي أقل من ١ في المائة من المساحة الإجمالية للبلد. وأضاف أن الغابات الطبيعية على وجه الخصوص مجزأة وذات قيمة تجارية منخفضة. وينتج هذا القطاع المحدود الحطب (من ٦ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ طن سنوياً، معظمها من الغابات المزروعة)، والأثاث والنجارة وصناديق الفواكه. وأشار إلى أن الميزانية السنوية لوزارة الزراعة، التي تتولى مسؤولية الغابات، تبلغ حوالي ٧٤ مليون دولار. وقال إن تمويل القطاع العام للحراجة يستمد من الصكوك المالية بموجب القانون الزراعي، وصندوق حماية البيئة ورسوم الدخول إلى المناطق

الخرجية ورسوم المرافق والخدمات السياحية. ولا توجد بيانات متاحة عن مساهمة القطاع الخاص في تمويل الغابات، ولكنها تعتبر محدودة للغاية. وتشمل التدفقات المالية الخارجية المساهمات المقدمة من عدد من الوكالات الدولية والإقليمية الرئيسية العاملة في الأردن، وهو ما يشمل المنح والقروض الميسرة، وقد تضاعف مجموعها بالنسبة لجميع القطاعات منذ عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠١٠، بلغت المنح والقروض الميسرة للمشاريع الممولة من المساعدات الخارجية أكثر من ٣,٢ بلايين دولار، كان مبلغ حوالي ٦٢ مليون دولار منها فقط يتصل بالزراعة والغابات. وأوضح السيد القضاة أن مصادر جديدة للأموال التي قد تكون ذات أهمية بالنسبة للإدارة المستدامة للغابات تبرز إلى الوجود بسرعة وينبغي مواصلة بحثها. غير أنه استدرك قائلاً إن حشد الأموال من المصادر غير التقليدية يتطلب إلماماً بالآليات والأدوات المعمول بها في البلد. وساق لذلك أمثلة من بينها مقايضة الديون، وآلية التنمية النظيفة، وإنشاء صندوق للغابات، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وفرض رسوم على السياحة. كما سلط الضوء على الفجوات التمويلية والتحديات الرئيسية التي تواجه زيادة تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وهي تشمل عدم إدماج الغابات في استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية الأوسع نطاقاً، وغياب الوضوح فيما يتعلق بمفهوم الإدارة المستدامة للغابات والفرص التي تتيحها الغابات في التنمية المستدامة. وأضاف قائلاً إن هناك غياباً لبيانات موثوق بها بشأن الموارد الخرجية التي عادة ما تدعو الحاجة إليها لتحديد أولويات العمل. ووفقاً لهذا التحليل، من الواضح أن الإدارة المستدامة للغابات تتطلب تمويلاً خارجياً. واقترح السيد القضاة اتخاذ عدد من الخطوات صوب تحسين التشريعات والترتيبات المؤسسية، بما في ذلك البحث وبناء القدرات. وأوضح أنه ينبغي أن تدرج مكونات الغابات بشكل واضح وفعال في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية ذات الصلة. وينبغي معالجة ذلك عن طريق توعية صناع القرار بالمساهمة المحتملة لقطاع الغابات في التنمية الوطنية المستدامة. وأضاف قائلاً إن إدارة الحراج ينبغي أن تستعيد نسبة من الرسوم على دخول الغابات وخدماتها من قبيل التراخيص والغرامات والرسوم المتصلة بأصحاب الامتياز، وذلك بهدف دعم الحماية، والتأويل والصيانة، وكذلك التنمية المحلية. ومن بين التوصيات الأخرى التي قدمها استخدام الحوافز الإيجابية للحد من فقدان الغابات، وتعزيز إعادة التحريج والتحريج، والإصلاح، والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية.

موجز المناقشات التفاعلية

٥٣ - خلال النقاش التالي، أقر الخبراء بأن تحديد الاحتياجات ينبغي أن يكون نقطة الانطلاق لوضع استراتيجيات وطنية إقليمية محدّدة بشأن حشد الأموال للإدارة المستدامة

للغابات. وكانت هناك علاقة واضحة مع البرامج الوطنية للغابات والوثائق المشابهة لها التي يتعين أن ترافقها استراتيجيات تمويلية لكي تكون فعالة. ومن بين العوامل الضرورية لوضع استراتيجيات فعالة من أجل تمويل الغابات إيلاء أهمية للمؤشرات لتفعيل عمليات الرصد والتقييم وإدماجها في البرامج الوطنية للغابات، وكذلك تعزيز القدرات على تحسين فعالية برامج التمويل. ولوحظ أن من المرجح أن يحصل تأزر كبير على المستوى العملي لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات بين أنشطة التأهب المتعلقة بالبرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وبناء القدرات على الإدارة المستدامة للغابات. وفي غضون ذلك، أشار بعض الخبراء إلى أن البرنامج المعزز قد لا يوفر التمويل للبلدان الصغيرة، نظراً إلى صغر مساحاتها من الغابات. ولذلك، يتعين النظر في أساليب أخرى في ما يتعلق بتلك البلدان لاجتذاب ما يلزمها من موارد.

٥٤ - وسلط الخبراء الضوء على أهمية المشاركة الفعالة مع قطاع التمويل الخاص وإدراك احتياجات ذلك القطاع في ما يتصل بتمويل الإدارة المستدامة للغابات. ويشمل ذلك فهم المقاييس الزمنية للعائدات المالية؛ وتحديد الفرص التجارية (تكاليف الفرص البديلة)؛ وتحليل المخاطر واستراتيجيات التخفيف من حدتها، مثل تأمين حافطات الاستثمارات وتنويعها. وينبغي تجميع المعلومات ونقلها بلغة يفهمها القطاع المالي (بما في ذلك معايير الاستثمار ونظم التصنيف من الفئة "العليا" على سبيل المثال). واعتبر النقص في المعلومات عائقاً رئيسياً أمام المستثمرين المحتملين الذين قد يتأثرون سلباً (على سبيل المثال) بالتقارير الصحفية عن حرائق الغابات، إلخ. وذكرت أمثلة عن الحوار الناجح مع القطاع المالي، ومع وسطاء يساعدون في تفسير الفوائد المترتبة على الاستثمارات الحرجية. ولوحظ أن بعض المستثمرين المحتملين أعربوا عن اهتمامهم بالمجموعة الكاملة من الفوائد الحرجية، بما فيها عزل الكربون ووظائف مستجمعات المياه والتنوع البيولوجي، وكذلك العائدات المتأتية من إنتاج الأخشاب. غير أنه لوحظ أيضاً أن طبيعة القطاع المالي تختلف من بلد إلى آخر. كما أن بعض المستثمرين لا يهتم سوى بالربح التجاري، وإن كان لا يتسق مع الإدارة المستدامة للغابات. وتعتبر إشاعة الطمأنينة وإرساء الثقة من العناصر الأساسية لبناء العلاقات مع الأسواق. وعلى الرغم من ضرورة هئية بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمارات من أجل الإدارة المستدامة للغابات، يتعين تحليل الاحتياجات المحددة لشتى أنواع المستثمرين والعوامل الحاسمة بالنسبة إلى مختلف البلدان.

٥٥ - وأقر الخبراء بالحاجة إلى التمويل من القطاع العام لدعم عناصر الإدارة المستدامة للغابات، التي هي أقل جاذبية بالنسبة للقطاع الخاص. وهذا ما يحصل حين لا تقدّر الأسواق القيمة الكاملة للغابات والنظم الإيكولوجية ذات الصلة تقييماً صحيحاً. وبوسع التمويل من القطاع العام أن يحقق أيضاً المزيد من الفوائد الاقتصادية من خلال التأثير المضاعف. ومن

الأهمية إدراك استدامة مختلف النهج التمويلية، والنطاق المحتمل لاستقطاب الدعم العام (حيثما تكون هناك حاجة إلى هذا الدعم في المراحل الأولى لصناعة ناشئة على سبيل المثال). وأثبتت الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أيضاً نجاحها، حينما توجد مدفوعات مقابل الخدمات البيئية على سبيل المثال (كتوفير الإمدادات من المياه). وتختلف النهج المتبعة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات باختلاف الظروف، ولكن من الأهمية إدراك متى يمكن تكرار بعض النماذج المعينة أو تعزيزها أو تكييفها.

٥٦ - وناقش الخبراء أيضاً بعض العوامل التي أدت إلى النجاح في اجتذاب التمويل الدولي من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وعلى سبيل المثال، سلط العرض الذي قدمته جمهورية الكونغو الديمقراطية الضوء على التعهدات التمويلية الكبيرة من أجل حوض نهر الكونغو. وتعكس هذه التعهدات الأهمية العالمية لتلك الغابات والالتزام على الصعيد الوطني باتخاذ تدابير منها تحديد المناطق المحمية الكبيرة وإصلاح نظام الامتيازات. واجتذبت المانحين أيضاً قوة الشراكة على المستوى الإقليمي. ومن الأمثلة الأخرى التي ذكرت بشأن هذا النهج الإقليمي مبادرة تتعلق بالمناطق الحرجية حول البحر المتوسط. ورأى المشاركون عموماً أن من الأسهل على المستفيدين اجتذاب التمويل حيثما يتصرفون بشكل استباقي ويمكنهم بيان أن ذلك التمويل من المرجح أن يحقق نتائج ملموسة. وفي ما يتعلق بالوصول إلى التمويل الدولي والمحلي على حد سواء، فإن من المفيد أن تستعين الإدارات الحرجية بموظفين يتمتعون بفهم جيد للإجراءات والممارسات ذات الصلة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي النظر إلى تعزيز الشراكة بين البلدان باعتباره وسيلة لاجتذاب المزيد من الموارد من أجل الغابات.

٥٧ - وشدد الخبراء على أهمية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، والدور الحاسم الذي تضطلع به لضمان الإدارة المستدامة للغابات على أرض الواقع. وقُدِّمت أمثلة على المشاركة الاقتصادية المحلية للشعوب الأصلية بصفتها من مُلاك الموارد، وعلى المدفوعات الأخرى للمجتمعات المحلية، بما فيها توجيه الدعم عن طريق تحالف المجتمعات الحرجية المحلية التي تضم أعداداً كبيرة من الأعضاء. وهناك حاجة لرأس المال البشري إلى جانب الحصول على التمويل. وأقر الخبراء أيضاً بأهمية المشاركة النشطة للشباب، وقُدِّمت أمثلة على المبادرات التثقيفية وغيرها من المبادرات الرامية إلى تحسين فهم الفوائد المترتبة على الإدارة المستدامة للغابات.

الموضوع الثاني - التقدم الذي أحرزته الآليات والعمليات الحالية والناشئة لتمويل الغابات من أجل حشد التمويل للإدارة المستدامة للغابات

موجز العروض

٥٨ - سلط السيد ديرك غاول، من أمانة مرفق البيئة العالمية، الضوء على برنامج الإدارة المستدامة للغابات في إطار العملية الخامسة لتجديد موارد المرفق/البرنامج المعزز لحفظ الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وبلغت القيمة الإجمالية للعملية الخامسة المعنية بتجديد موارد المرفق (للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤) ٤,٣ بليون دولار. وقد نفذت مشاريع المرفق بدافع قطري واستمد تمويل المشاريع الحرجية من مجالات التركيز الثلاثة المتمثلة في التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي. كما حُصِّصت حافطة تمويل مستقلة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لمشروع الإدارة المستدامة للغابات/البرنامج المعزز من أجل العملية الخامسة المعنية بتجديد موارد المرفق. وقام المرفق حتى الآن بتمويل أكثر من ٣٥٠ مشروعاً من مشاريع الإدارة المستدامة للغابات بمبلغ قدره ١,٧ بليون دولار. وأشار السيد غاول، لدى التطرق إلى برنامج الإدارة المستدامة للغابات في إطار العملية الرابعة لتجديد موارد المرفق الذي أنشئ عام ٢٠٠٧، إلى افتقار هذا البرنامج لحافطة تمويل مستقلة. غير أنه أفاد بأن هذا البرنامج استعان بموارد من مجالات التركيز الثلاثة. وفضلاً عن ذلك، سلط السيد غاول الضوء على حساب الغابات المدارية، ووصفه بأنه مشروع تجريبي لمرفق البيئة العالمية بقيمة ٤٠ مليون دولار في مجال البرنامج المعزز لحفظ الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وتحدث عن الحافطة الوفيرة من مشاريع الإدارة المستدامة للغابات في إطار العملية الرابعة لمرفق البيئة العالمية. وفي ذلك السياق، أكد على المشروع الذي ينفذه حالياً منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تيسير تمويل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، الذي سيستفيد أيضاً من تمويل مرفق البيئة العالمية. ووصف السيد غاول الاستراتيجية المستقلة للإدارة المستدامة للغابات في إطار العملية الخامسة لتجديد موارد المرفق/البرنامج المعزز لحفظ الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بما فيها النطاق المحتمل للمشاريع (مثل إعادة صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بالغابات، وإدارة المناطق المحمية، وبناء القدرات على رصد غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ومنح الشهادات للمنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية إلخ). وسوف تستخدم حافطة التمويل المستقلة كآلية تحفيزية. ومن المتوقع أن تصل قيمة هذه الحافطة إلى ٧٥٠ مليون دولار للإدارة المستدامة للغابات/البرنامج المعزز تتأني من مجالات التركيز الثلاثة للتنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي. وإجمالاً، يقدم مرفق البيئة العالمية تمويلاً تبلغ

قيمته ١ بليون دولار لمشاريع الإدارة المستدامة للغابات/البرنامج المعزز وبرامجها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ومن ضمن شروط الحصول على هذا التمويل تجسير الفجوة في الاستثمارات من مجالين على الأقل من مجالات تركيز مرفق البيئة العالمية لتعظيم الفوائد المتعددة. وأضاف أن مشاريع الإدارة المستدامة للغابات/البرنامج المعزز تتضمن إمكانات هائلة لإدراج فوائد بيئية واجتماعية متعددة.

٥٩ - وقدمت تينا فيهينين، من أمانة برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، لمحة عامة عن ثلاث مبادرات متعددة الأطراف، هي مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات وبرنامج الاستثمار في الغابات، وكلاهما باستضافة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وهو برنامج تعاوني مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووصفت الحالة الراهنة للبرنامج المعزز، وشددت على الروابط بأهداف إنمائية أوسع نطاقاً والمفاوضات العالقة بشأن هذه المسألة ضمن سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وانتقلت السيدة فيهينين للحديث عن مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، فقدمت عرضاً عن صندوق التأهب الذي يركز على بناء القدرات، ويضم حالياً مبلغاً قدره ١٥٢ مليون دولار (الالتزامات والتعهدات)؛ وصندوق الكربون لمدفوعات الانخفاضات في الانبعاثات التي تم التحقق منها، الذي يضم حالياً مبلغاً قدره ٧٦ مليون دولار. وفي إطار صندوق التأهب، اختار مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات ٣٧ بلداً من البلدان المشاركة في البرنامج المعزز، وتدير هذا المرفق لجنة المشاركين التي تتخذ القرارات بشأن تخصيص المنح. وأكدت أيضاً على أن ١١ بلداً قد وقعت اتفاقاً لتقديم المنح على أساس المقترحات الوطنية المتعلقة بالتأهب والاستعداد التي وافق مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات على تخصيص منحة بقيمة ٦,٣ ملايين دولار لكل منها. وعرضت أيضاً الأدوار المختلفة للبنك الدولي الذي يؤدي دور الأمانة والجهة القيّمة على الصناديق، والشريك في التنفيذ.

٦٠ - وفي ما يتعلق ببرنامج الاستثمار في الغابات، عرضت السيدة فيهينين مجال تركيزه الذي يتمثل في دعم الجهود التي تبذلها الدول النامية في إطار البرنامج المعزز بشكل خاص، واضطلاعه بدور جسر أمامي لتمويل الإصلاحات المتعلقة بالتأهب واستثمارات القطاع العام والقطاع الخاص، من أجل التصدي للأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها. وتعهدت البلدان المساهمة إجمالاً بتقديم مبلغ ٥٤٢ مليون دولار، في شكل منح بصفة رئيسية. وفي ما يتعلق بفرص التعاون في إطار البرنامج المعزز، ذكرت المرحلة الثانية من هذا

البرنامج المعزز التي تستهدف الاستثمارات المرتبطة بالمرحلة الأولى (التأهب) والمرحلة الثالثة (المدفوعات على أساس الأداء). وعلاوة على ذلك، أفادت أن معظم البلدان الرائدة الستة في برنامج الاستثمار في الغابات تشارك بالفعل في أنشطة التأهب التي يدعمها مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات و/أو برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

٦١ - وفي ما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، أكدت السيدة فيهينين على حافظته التمويلية الحالية التي تبلغ ١٠٥ ملايين دولار مصدرها ثلاثة بلدان مانحة، لدعم مرحلة التأهب في إطار البرنامج المعزز. ويقوم البرنامج تحديداً بتكثيف الجهود القطرية مع الاستراتيجيات الوطنية للبرنامج المعزز ويساعد على تعزيز التعاون. ووصفت برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية بأنه برنامج للأمم المتحدة مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشئ في عام ٢٠٠٨. ويركز هذا البرنامج، من بين معاملته ومنظوراته الإنمائية، على اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني (تسعة بلدان رائدة) والدولي، ولديه سجل للدفع المعجل للأموال على البرامج المشتركة الوطنية، مع التشديد على بناء القدرات ومشاركة أصحاب المصلحة. وفي ما يتعلق بالرؤية المستقبلية على وجه التحديد، أكدت على أهمية توسيع نطاق البرنامج لتلبية الطلبات المتزايدة. وإلى جانب ذلك، أكدت على قيمة التخطيط لتدابير تنفيذية مشتركة مع مبادرتي مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات وبرنامج الاستثمار في الغابات باستضافة البنك الدولي، وغيرهما من المبادرات والبرامج المشتركة بين الإدارة المستدامة للغابات ومبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها؛ ومواصلة تقديم المساعدة لمبادرات التأهب في مجال خفض هذه الانبعاثات؛ والأدوار الداعمة مستقبلاً في مرحلة التنفيذ؛ والجهد المشترك المبذول مع مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات وبرنامج الاستثمار في الغابات لتقديم خدمات الأمانة لشراكة البرنامج المعزز. وشددت، في ما يتعلق بالإجراءات الملموسة، على الحاجة إلى كفالة العمل المتواصل من أجل اعتماد قنوات تنفيذ مشتركة على المستوى الوطني، مع شركاء في التنفيذ، عن طريق التخطيط المشترك والمهام المشتركة ووضع المعايير والنماذج الموحدة. وسلطت الضوء أيضاً على المثال الإيجابي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ما يتعلق بالجهود التي تبذلها الحكومة لتنظيم طلبات التمويل من مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

٦٢ - وقدم السيد كمال الخشن، من مصرف التنمية الأفريقي، عرضاً عن صندوق غابات حوض نهر الكونغو الذي يمثل آلية خاصة متعددة الجهات المانحة لتمويل الغابات من أجل حماية الموارد الحرجية في حوض نهر الكونغو. ويعمل هذا الصندوق وفقاً للطلب، ويمكن الوصول إليه بسرعة، وهو يتمتع بمرفق سريع لدفع الأموال. ويتبع هذا الصندوق، بصفته آلية مبتكرة لتمويل الغابات، نهج الحافظات، ويقرن بين المنتجات والخدمات المالية لجمع الموارد المالية من أجل اتخاذ إجراءات فعالة بشأن الغابات. ويدمج هذا الصندوق ثلاثة من أنواع المنتجات والخدمات المالية الستة الرئيسية التي يقدمها مصرف التنمية الأفريقي، بما فيها: تمويل القطاع العام، والمدفوعات في مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، ومشاركة قادة الأعمال الخيرية. وشرح السيد الخشن محور تركيز الصندوق على سبل العيش، الذي يستهدف مختلف الأنشطة الاقتصادية، والجوانب المتعلقة بإعادة زراعة الغابات، والسبل الكفيلة بتمكين أصحاب المصلحة من تنفيذ مختلف الإجراءات. وشدد أيضاً على المعدلات المفزعة لإزالة الغابات، ولا سيما في أفريقيا التي تفقد ٤ ملايين هكتار من الغابات سنوياً. وتمارس أنشطة قطع الأشجار، والزراعة المتنقلة، والزيادة السكانية، والصناعات النفطية والتعدينية جميعاً المزيد من الضغوط على غابات أفريقيا. وأضاف أن خفض معدل إزالة الغابات يكتسب أهمية أساسية لأسباب عديدة، منها الحفاظ على القدرة على تخزين الكربون، والخدمات الإيكولوجية التي توفرها الغابات، مثل التنوع البيولوجي وحماية مستجمعات المياه والاستجمام. ولكفالة الاستدامة، يساعد الصندوق المجتمعات المحلية على تنمية قدراتها على توفير أسباب العيش، بما يتسق مع حفظ الغابات. ويرمي هذا النهج إلى تنمية قدرة المؤسسات الوطنية و/أو الإقليمية على إدارة الغابات للمساعدة في وقف معدل إزالة الغابات عن طريق آليات مالية ونماذج ملائمة جديدة. وأوضح أن الدروس المستفادة الرئيسية لتحقيق الاستدامة تشير إلى الحاجة لإيجاد حوافز ووضع سياسات لتشجيع جميع أصحاب المصلحة وإشراكهم، وكذلك كفالة معالجة السياسات المختارة للمشاكل الأساسية. وأشار السيد الخشن أيضاً إلى أهمية الحوكمة الرشيدة والمؤشرات الواضحة لقياس الأداء. وأضاف أن الإجراءات التي ستتخذ في المستقبل تشمل تدابير للدعوة إلى حشد المزيد من الموارد لصالح صندوق غابات حوض نهر الكونغو، وإقامة شراكات مع مؤسسات أخرى معنية بحفظ النظم الإيكولوجية لغابات حوض نهر الكونغو، ووضع استراتيجيات وبرامج لزيادة الموارد المالية واختصار عملية الموافقة على المشاريع وإطاراتها الزمنية.

موجز المناقشات التفاعلية

٦٣ - سلط الخبراء الضوء خلال المناقشات، على الصعوبات التي تكتنف الحصول على الأموال، والتكاليف العالية للمعاملات المرتبطة بذلك. فالصناديق المختلفة لها أنظمة ومتطلبات مختلفة (في ما يتعلق بكل من تقديم الطلبات وإعداد التقارير). وتحتاج البلدان التي تتقدم بطلبات للحصول على أموال إلى الخبرة المناسبة، التي يمكن توفيرها على النحو الأفضل من خلال تنمية القدرات البشرية عوضاً عن توفير مساهمات خارجية قصيرة الأجل. وجرى التأكيد أيضاً على إمكانية انقضاء فترة طويلة من الزمن بين تقديم الطلبات والحصول على التمويل. وأوضح الخبراء الذين يعملون مع وكالات التمويل، أنه من الضروري تحقيق التوازن بين سرعة تنفيذ المدفوعات وتوفير الضمانات، من أجل كفالة فعالية استخدام التمويل، كي تتحقق بذلك النتائج المطلوبة. ويسعى الخبراء إلى خفض الزمن الذي يستغرقه النظر في الطلبات إلى الحد الأدنى، لكن هناك حاجة لتطوير المفاهيم الأولية إلى مقترحات مشاريع مكتملة، مع ضرورة تقييم تلك المقترحات، ثم العمل بعد ذلك على معالجة المسائل الناتجة عن ذلك التقييم، بجانب ضرورة توخي الدقة المطلوبة في الإجراءات. وهناك مسألة أخرى ذات صلة وهي توافر المعلومات عن مصادر التمويل وشروط تقديم الطلبات. ولوحظ أن دليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات هو أفضل مصدر للمعلومات، وأن له وصلات تربطه بمواقع فردية على الإنترنت تشتمل على مزيد من المعلومات. وناقش الخبراء أيضاً مسألة تحديد الأولويات. وعلى حين أن الصناديق الفردية أطر عامة للسياسات، فإن الاعتمادات تخصص أيضاً وفقاً لأولويات البلدان. ومن المهم كفالة تحديد الغابات في إطار أولويات البلدان، كأن يجري ذلك بالارتباط مع دورها في تحسين مسائل كسب العيش والحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، هناك ضرورة لوجود مؤشرات فعالة للرصد والتقييم كي يتسنى عرض النتائج الإيجابية لبرامج الغابات بطرائق كمية واضحة. ولوحظت أيضاً أهمية هذه المسألة للبلدان المانحة، نظراً إلى ضرورة أن تتمكن هذه البلدان من تبرير الإنفاق من المساعدة الإنمائية الرسمية على وزاراتها للشؤون المالية.

٦٤ - وتناول الخبراء أيضاً مسألة هامة هي حشد موارد إضافية جديدة. وبدأ واضحاً أن هناك عجزاً في توفير التمويل للإدارة المستدامة للغابات في الوقت الراهن. فعلى حين أنها توفر على سبيل المثال، مبلغاً يناهز ٦ بلايين دولار للأنشطة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية بصفة رئيسية، أوضحت الدراسات أن هناك حاجة لتوفير ٢٥ بليون دولار في السنة لخفض معدل إزالة الغابات على الصعيد العالمي بنسبة ٢٥ في المائة. وبينما يتعين بذل كل جهد ممكن من أجل كفالة إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل في القطاع الخاص، فقد جرى

التسليم أيضا بأن هذه المصادر لن توفر الاحتياجات الكاملة، وبخاصة في ما يتصل بتوفير المنافع العامة. ولوحظ أن تكاليف الفرص البديلة لإقامة مناطق محمية وخفض إنتاج الأخشاب والسلع الحرجية الأخرى قد تصل إلى مستويات عالية، وأنه ينبغي أخذ هذه التكاليف في الحسبان، علاوة على التكاليف المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد فجوات خطيرة في التمويل. وعلى وجه الخصوص، تركز التمويل المتاح على البلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف، وعلى تحديات معينة مثل تخفيف آثار تغير المناخ. وناقش الخبراء في ذلك السياق، الدور الذي يمكن أن يؤديه صندوق تبرعات عالمي خاص بالغابات. وستكون لهذا الصندوق ميزة إتاحة إمكانية تقديم طلبات التمويل ذات الصلة بالغابات إلى "جهة مفردة جامعة"، ويمكن أن تكون له مجموعة واحدة من الإجراءات. وسيكون في مقدوره معالجة مشكلة تجزئة الموارد، وإتاحة إمكانية التركيز على الإدارة المستدامة للغابات، وعلى الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وتنفيذ الصكوك غير الملزمة قانونا. وقال بعض الخبراء إن هذا سيساعد على استقطاب موارد إضافية جديدة وقابلة للتنبؤ، بينما قال خبراء آخرون إنه سيكون من الضروري مع ذلك، عرض المسألة على الممولين المحتملين من أجل زيادة التمويل المتصل بالغابات، في هيئة منافع عامة عالمية مستمدة من الغابات، على سبيل المثال.

رابعا - العملية التيسيرية

٦٥ - عقدت جلسة عامة صباحية بشأن العملية التيسيرية، وقدمت فيها معلومات مستكملة عن الأنشطة ومقترحات للإجراءات المستقبلية.

موجز البيانات المقدمة

٦٦ - قدم الدكتور بنجامين سنغر، من أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بيانا عن عملية المنتدى التيسيرية لتمويل الغابات، وأوضح أن المنتدى قرر، في القرار المتعلق بوسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، الذي اعتمد في الجلسة الخاصة للدورة التاسعة للمنتدى، تأسيس العملية التيسيرية باعتبارها جزءا من متطلبات القرار المتعلق بتمويل الغابات. وقال إن هذا الإجراء كان أحد عنصرين اشتملت عليهما خطة المنتدى لإعداد استراتيجية شاملة لتمويل الغابات. وقد كان يتوخى أن يعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص والعملية التيسيرية على نحو تكاملي وتأزري، مع تقديم الفريق نهجا تنازليا يتصل بالإرشاد الاستراتيجي، وتقديم العملية التيسيرية نهجا تصاعديا من خلال توفير البيانات والحقائق المستقاة من الميدان. وحدد القرار ثنائي وظائف للعملية التيسيرية تتعلق اثنتان منها بالمساعدة على اجتذاب موارد مالية إضافية جديدة من جميع المصادر من أجل الإدارة المستدامة للغابات ودعم هذه الموارد، وتحديد العوائق التي تعترض فرص تمويل الإدارة

المستدامة للغابات وتحديد الفجوات فيها. وأوضح الدكتور سنغر أن مشروع تمويل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، جرى تمويله من تبرعات زادت على ١,٥ مليون دولار تم الحصول عليها من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومرفق البيئة العالمية. واختيرت الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض لإجراء الدراسة بسبب أن فئتهما تعرضتا على وجه الخصوص لتراجع حاد في تمويل الغابات على امتداد ٢٠ عاما. واختيرت منطقة إندوفور أوي (فنلندا) لتنفيذ العنصر الأول من المشروع. وسيعقب تنفيذ ذلك العنصر، الذي سيرضه السيد سالمي، من إندوفور، عقب انتهاء تقديم بيان الدكتور سنغر مباشرة، دفع المشروع إلى الأمام عبر عنصرين آخرين. وسيتكون العنصر الثاني من ٤ حلقات عمل دولية (تعقد حلقتان منها في الدول الجزرية الصغيرة النامية واثنان في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض) حيث ستتاح الفرصة لأصحاب المصلحة كي يناقشوا استنتاجات العمل الأولي ويزيدوا توثيق مشاركتهم في المشروع. وسيتكون العنصر الثالث من تنقيح للتحليل، مصحوب باستراتيجية للاتصالات، من أجل التواصل مع جميع الأطراف الفاعلة في مجال تمويل الغابات. وأشار الدكتور سنغر، إلى أن دعم المانحين سيكون ضروريا من أجل تنفيذ المزيد من المشاريع، التي ستتيح إمكانية توسيع نطاق هذا النهج ليتجاوز الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، فيشمل: (أ) تمويل الغابات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، و (ب) تقييم ما لبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية من تأثير على تمويل الغابات.

٦٧ - وعرض جيركي سالمي، من إندوفور أوي، (فنلندا)، الاستنتاجات الأولية المستقاة من دراسة تمويل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وأوضح أن دراسة أجراها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل التابع للشراكة التعاونية في مجال الغابات، في عام ٢٠٠٨، عن التدفقات والاحتياجات المالية^(أ)، كشفت عن حدوث تدهور حاد بصفة خاصة في تمويل التعاون الإنمائي من أجل الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. ونتيجة لذلك، قيّمت هذه المرحلة الأولى من دراسة عام ٢٠١٠، التي أجراها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، التدفقات الحالية للتمويل والطلب عليه، وحللت مشاكل وتحديات وفرصا معينة في مجال اجتذاب تمويل إضافي. وبالإضافة إلى ذلك، فحصت الدراسة البيئة المواتية التي ستؤدي إلى تعزيز تمويل الغابات. وشملت الدراسة ٤٩ بلدا من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض

(أ) "التدفقات والاحتياجات المالية لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات"، دراسة أعدها الفريق الاستشاري للشراكة التعاونية في مجال الغابات برئاسة أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

و ٣٨ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشملت أيضا ٧ بلدان أجريت فيها دراسات حالة إفرادية، هي الأردن، وأوروغواي، وترينيداد وتوباغو، والرأس الأخضر، وفيجي، وقيرغيزستان، ومالي. وجرى التوصل إلى استنتاجات هذا الجزء من الدراسة من خلال تحليل البيانات المتاحة ومن دراسة استقصائية أجريت عبر البريد الإلكتروني وشملت ٨٧ بلدا (وإنخفضت نسبة الاستجابة لها)، ومن العمل المتعلق بدراسات الحالة الإفرادية.

٦٨ - وتمثلت الاستنتاجات العامة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أن هذه الدول تشكل مجموعة متجانسة تعاني جوانب قصور مشتركة تتمثل في صغر مساحاتها والمنافسة الحادة على الأراضي فيها. ويمثل كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية نقاطا ساخنة للتنوع البيولوجي، لكن معظمها تمكن من الحفاظ على الغطاء الحرجي بدرجة مقبولة. واتضح أنها عرضة للأخطار الطبيعية، مثل العواصف والانفجارات البركانية والزلازل والحرائق والانزلاقات الأرضية وظاهرة تسونامي. كما أن اقتصاداتها صغيرة الحجم ويقع عدد كبير منها على مسافات شاسعة من الأسواق الدولية. ولا تدرج الغابات ضمن أولويات السياسات الإنمائية الوطنية في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث حدد ٢٢ بلدا، من أصل ٣٨ بلدا شملتها الدراسة، الغابات والأشجار التي توجد خارج الغابات باعتبار أنها تدرج في استراتيجياتها الإنمائية. ولا يزيد عدد البلدان التي توجد فيها سياسات و/أو تشريعات حرجية على نصف عدد البلدان التي شملتها الدراسة من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل السياسات الوطنية للغابات في البلدان التي توجد فيها موارد حرجية كبيرة من بين هذه الدول (مثل بابوا غينيا الجديدة، وترينيداد وتوباغو، وجزر سليمان، وساموا، وسورينام، وفيجي). وكانت القدرات المتعلقة بإدارة الغابات وإنفاذ القانون محدودة، في البلدان التي يوجد فيها مثل هذه القدرات، نظرا لعدم كفاية الموارد. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية حاليا مصدرا رئيسيا لتمويل الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلا أن هناك تراجع في أحجام هذه المساعدة وفي حصة هذه الدول من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للغابات (انخفضت هذه الحصة إلى ٥ ملايين دولار تقريبا في عام ٢٠٠٨). ويجري توزيع اعتمادات المساعدة الإنمائية الرسمية بالتساوي بين البلدان على نحو مقبول. وكان قطاع الحراجة التجارية هامشيا أو غائبا في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتسم خدمات أحواض صرف المياه بالأهمية في كثير من الأحيان، لكن إمكانية توفير تمويل للغابات متصل بتغير المناخ تبدو غير مرجحة أو ضئيلة، على الرغم من أن التكيف مع ارتفاع منسوب سطح البحر والعواصف المتزايدة أمر بالغ الأهمية. ويرجح أن يكون للسياحة مستقبل كبير في ما يتعلق بإيجاد موارد جديدة لتمويل الغابات في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشملت التوصيات الواردة في الدراسة ضرورة الاعتراف

بجميع المنتجات والخدمات الحرجية وإدراك قيمتها وإدراجها في الناتج المحلي الإجمالي، وإدماج الغابات في السياسات ذات الصلة، مثل سياسات القطاع الزراعي والمياه، والسياسات البيئية، والسياسات المتعلقة بالمناخ والطاقة والسياحة والهياكل الأساسية، واتخاذ نهج شامل لقطاعات متعددة تجاه تخطيط استخدام الأراضي وتمويل الغابات، وتعزيز مدفوعات الخدمات البيئية، وبخاصة خدمات أحواض صرف المياه، وتوفير دعم خاص للتثقيف والتدريب المتعلق بالغابات، ودراسة الروابط بين قطاعي الغابات والسياحة من خلال إجراء دراسات حالة إفرادية متعمقة.

٦٩ - وتمثلت الاستنتاجات العامة المتعلقة بالبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، في أنه بينما يعتبر قطاع الغابات هامشيا في كثير من هذه البلدان، فإن الغابات والأشجار التي تقع خارج الغابات تؤدي دورا هاما وداعما في مجالات كسب العيش في المناطق الريفية، وبخاصة في قطاعي الزراعة وتربية الحيوان. ويواجه كثير من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض تحديات ذات صلة بإزالة الغابات وتدهورها، والتصحر وتدهور التربة، وعلاوة على ذلك، يمثل كل من إنتاج الأغذية والأمن الغذائي أولوية وطنية فيها. وهناك تنافس على الأراضي وموارد المياه المرتبطة بالزراعة، وضغوط على الغابات بسبب الرعي وجمع الأخشاب للوقود. وعلى حين أدمجت الغابات في السياسات الزراعية والبيئية وسياسات خفض الفقر في كثير من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، فإن أقل من نصف هذه البلدان لديه صكوك رسمية متعلقة بسياسات الغابات. وشهد حجم تمويل الغابات من المساعدة الإنمائية الرسمية في هذه البلدان تراجعا طفيفا (انخفض إلى ١٢ مليون دولار تقريبا في عام ٢٠٠٨)، لكن تمويل الغابات من المساعدة الإنمائية الرسمية لا يجري بصورة متكافئة وسط هذه البلدان، وتعاني أقل البلدان نموا من ذلك بوجه خاص (٦٠ في المائة). والمعلومات المتاحة بشأن موارد التمويل الأخرى، خلاف المساعدة الإنمائية الرسمية، محدودة، لكن الخدمات البيئية، مثل خدمات المياه، قادرة على توفير فرص لاجتذاب التمويل. ولا توجد مشاريع تتعلق بالكربون سوى في بلدان قليلة، ويتصل معظمها بالطاقة البيولوجية الحرجية. وكانت فرص تمويل مشاريع الكربون من خلال التشجير محدودة في البلدان التي ترتفع فيها الضغوط المتعلقة بتوافر الأراضي الصالحة. وعلى نحو ما جرى مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، شملت التوصيات الواردة في الدراسة ضرورة الاعتراف بجميع منتجات وخدمات الغابات وإدراك قيمتها وإدراجها في الناتج المحلي. وصدرت التوصية أيضا بإعداد استراتيجيات تمويل متكاملة لتعزيز تنسيق خطط التمويل والاستفادة من إمكانيات التمويل الشاملة لقطاعات متعددة، مع إجراء دراسات متعمقة للروابط بين عمليات الاستثمار في القطاع الزراعي وقطاع الغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض.

موجز المناقشات التفاعلية

٧٠ - قدم الخبراء أثناء المناقشة عددا من الاقتراحات، بما فيها مقترحات تتعلق بكيفية دفع هذا العمل إلى الأمام. وذكر أن المفيد المشاركة مع أمانة البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض في طهران خلال المرحلة المقبلة للدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مواصلة العمل في العملية التيسيرية تعتمد على التمويل عن طريق التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وأعلنت منظمات أخرى أيضا عزمها على التبرع، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وانصب التركيز أيضا على أهمية وضع سياسات حرجية وإيجاد روابط مع سياسات أخرى، وأشار على سبيل المثال إلى تأثير السياسات الزراعية والنظم المالية ذات الصلة على الغابات. وأكد الخبراء على الحاجة إلى معلومات ودلائل لإثبات ما للغابات من قيمة لبرامج السياسات الأخرى. وأشار في هذا الصدد إلى ضرورة استخدام تعريف واسع للغابات، يُعترف فيه بوظائفها، وقيمتها وفوائدها الواسعة النطاق. وأوضح الخبراء أن تهميش قطاع الغابات ليس من المرجح أن يكون مشكلة حيثما يوجد فهم واسع النطاق والتزام وسط الجمهور وصناع القرارات بشأن أهمية الدور الذي قامت به الغابات، فيما يتصل، على سبيل المثال، بسبل كسب العيش، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والمياه، والتنوع البيولوجي ودور الغابات الساحلية في الحماية وإدارة مصائد الأسماك. ولوحظ أن عددا من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض قد أحرزت بالفعل نجاحا في التصدي للمشاكل الناجمة عن انخفاض الغطاء الحرجي ومن المفيد التعلم من تجربتها.

خامسا - البيانات الرئيسية: الاستراتيجيات المجدية والواقعية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات؛ جعل النقاش بشأن تعزيز الآليات والعمليات المالية القائمة، وغيرها من الخيارات بما فيها إنشاء صندوق عالمي طوعي، فرصة لتحقيق مكاسب للجميع

٧١ - عقدت جلسة عامة مسائية، انصب التركيز فيها على بيانين رئيسيين.

موجز العروض

٧٢ - أدلى سيرجيو ويغولين، نائب مدير مجال البيئة في مصرف التنمية البرازيلي، ببيان رئيسي عن صندوق الأمازون. فقال إن المصرف، بوصفه الكيان البرازيلي الرئيسي للتمويل الإنمائي، يقدم آليات الدعم المالي ويحشد الأموال من مختلف القطاعات للشركات البرازيلية وكيانات الإدارة العامة لتيسير الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية. وإلى جانب إدارة

صندوق الأمازون، يقوم المصرف بتحليل المشاريع، والموافقة عليها وإبرام العقود بشأنها مع التركيز على الحفظ والاستخدام المستدام للمنطقة الإحيائية لغابات الأمازون. كما يقوم برصد، وتتبع وتسوية الحسابات، وحفظ الموارد المتأتية من التبرعات في سجلات محاسبية مستقلة. وتمتد تغطية الصندوق لتشمل جميع بلدان الأمازون - إكوادور، والبرازيل، وبوليفيا دولة - المتعددة القوميات، وبيرو، وسورينام، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا، فضلا عن مناطق وبلدان مدارية أخرى. وفي ذلك السياق، فإن الحد من إزالة الغابات، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية المستدامة، وتعزيز الأنشطة العلمية والتكنولوجية وتشجيع أنشطة الحفظ والحماية للمناطق المحمية تمثل الركائز الأساسية للصندوق. وجرى حتى الآن، تقديم أكثر من ١٠٠ مشروع. كما أن تمويل الصادرات البرازيلية من البضائع والخدمات في المشاريع المنفذة في الخارج يُعد هدفا رئيسيا.

٧٣ - وأكد السيد ويغولين في وصفه للصناديق على أن المشاريع المتعلقة بالحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات ينبغي أن تمول عمليات الحفظ والاستخدام المستدام للغابات وأن تبين بشكل عملي جدوى الآليات الحافزة. وعلى حين أن الصندوق قد تلقى تبرعات من حكومات أجنبية، فإنه حاليا بصدد إقامة هيكل لتلقى التبرعات من مصادر أخرى، بما فيها مؤسسات متعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية، وشركات وأفراد. وشرح السيد ويغولين اتفاق التبرع الأول المبرم مع حكومة النرويج. مسلطا الضوء على الهيكل الإداري، ولا سيما اللجنة التقنية والتوجيهية. وذكر أن الأخيرة تتألف من تسع وكالات تابعة للحكومة الاتحادية، وتسع من ولايات منطقة الأمازون البرازيلية القانونية وستة ممثلين للمجتمع المدني. واستطرد متناولا الحاجة إلى عمل تحليلي وتوفير المعرفة، بما في ذلك نظم لتحديد القيمة الصحيحة للفوائد التي تدرها السلع والخدمات التي تقدمها الغابات. وجرى أيضا عرض إسهام الإدارة المستدامة للغابات في الأهداف الإنمائية الواسعة النطاق والروابط بين الصندوق والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وجرى أيضا التشديد على أهمية الشفافية، والمساءلة ووضع مؤشرات للحكومة الرشيدة. واختتم بيانه بالإعراب عن وجهة نظره بشأن الإمكانيات الكبيرة للمنطقة بوصفها اقتصادا ناشئا رائدا.

٧٤ - وعرض ماركو سيمولا، من قسم علوم الغابات بجامعة هلسنكي، عناصر استراتيجيات التمويل الجدي للإدارة المستدامة للغابات. وحدد مجالات يوجد بالفعل توافق في الآراء بشأنها ومتطلبات استراتيجيات تمويل الغابات على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء. وتمثل المسألتين الرئيسيتين اللتين تنتظران البت فيهما في: (أ) كيفية حشد التمويل الجديد والإضافي من جميع المصادر؛ (ب) والآليات التي ينبغي عن طريقها تنظيم هذا

التمويل على الصعيد الدولي، بالنظر إلى خيارين كليهما غير حصري يتمثلان في: (أ) تعزيز الآليات القائمة والمستجدة على مختلف المستويات؛ (ب) إنشاء مرافق جديدة مثل الصناديق العالمية أو الإقليمية للغابات. وهناك سبل عديدة يمكن من خلالها تعزيز الترتيبات الرهانة ولكن هناك حاجة في الكثير من الحالات للوضوح فيما يتعلق بكيفية تطبيقها في الواقع العملي. ومن الممكن أن يكون الصندوق العالمي للغابات عنصراً جديداً في الترتيبات الدولية ولكنه يحتاج إلى إطار مفاهيمي والاتفاق على تشكيله ودوره. ومع ذلك، ينبغي أن يحدد أصحاب المصلحة الحجج المؤيدة والمناهضة لهذا الحل. وثمة فرص عديدة متاحة للابتكار من أجل حشد التمويل للإدارة المستدامة للغابات ولكن إمكانياتها لحشد مصادر جديدة في حاجة إلى توضيح. ويبدو أن أية آلية بمفرها لا يمكن أن تلي جميع الاحتياجات كما أن أي مرفق جديد أو مرافق جديدة ينبغي أن تقوم على أساس تمويل مؤكد، وطويل الأجل وكاف. ومن المتوقع أن يحشد البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها تمويلاً كبير الحجم للغابات ولكن من المرجح أن تكون هناك ثغرات استراتيجية كبيرة وسيكون للقطاع الخاص دور محوري في التمويل من أجل سد تلك الثغرات.

موجز المناقشات التفاعلية

٧٥ - يعتبر صندوق الأمازون نموذجاً مثيراً للاهتمام وواعداً لتمويل أنشطة الحد من إزالة الغابات إلى جانب فوائده الواسعة النطاق. وتتمثل السمات الإيجابية للصندوق كما حددها المشاركون في نهجه الإقليمي، وإشراك أصحاب المصلحة، والطائفة الواسعة من المستفيدين المستحقين، وما يقدمه وينفذه الصندوق على الصعيد المحلي، والتأكيد على التنمية المستدامة لمنطقة الأمازون استناداً إلى وظائفها الإنتاجية، وآليات حشد التمويل من مصادر أخرى، بما فيها القطاع الخاص، وهيكل الحوكمة، والمساءلة عن تحقيق الأهداف المستهدفة، بما في ذلك مؤشرات للقياس، وتبادل الخبرات، وبند الانقضاء. ويمكن أن يستفيد صندوق الأمازون من أي ترتيبات للتمويل على الصعيد العالمي للإدارة المستدامة للغابات، إذ إن لديه حالياً مانح واحد فقط. وبالتوازي مع صندوق الأمازون، يقوم مصرف التنمية البرازيلي بشكل مباشر بتمويل استثمارات الحراجة، ويخطط لتدشين صندوق الأسهم الخاصة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لتشجيع الاستثمار الخاص في الغابات.

٧٦ - ويمكن أن يتخذ الصندوق العالمي للغابات شكل "صندوق للصناديق"، إذ إنه يمكن من الاستثمار في الصناديق الوطنية والإقليمية القائمة المؤهلة لذلك. وهذا من شأنه أن يكفل أن يجري التنفيذ على الصعيد الوطني والمحلي بالاتساق مع أولوياتها الخاصة التي تعتبر ضرورية. ولدى بعض البلدان النامية صناديق للغابات يمكن أن تستفيد من الصندوق العالمي

ولكن يُفتقر إلى هذه المرافق في حالات كثيرة. ومن الممكن أن يكون "صندوق الصناديق" مصدرا للمعارف والمعلومات للمستثمرين، ومن ثم ميسرا للجهود المبذولة على الصعيد الوطني كما يمكن تنسيق تكاليف معاملاتها. وبوسعه أيضا أن يوفر مبادئ توجيهية عامة لأغراض نجاح الاستثمارات الناجحة، بما في ذلك الضمانات المناسبة.

٧٧ - ولوحظ أن الصندوق العالمي للغابات يمكن أن يكون أداة رئيسية، متقدمة حاليا، لتنفيذ الصك الحرجي. ومن الممكن أن يكفل إنشاؤه المشاركة العادلة في عملية اتخاذ القرارات ويساعد على بناء الثقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويمكن أيضا أن يسهم في معالجة المشكلة المتمثلة في تدني تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على الغابات في عدد قليل من البلدان من عدد قليل من المانحين. ويتعين، بصفة خاصة، إيلاء الأولوية لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض.

٧٨ - إن القدرة المحتملة للصندوق العالمي الجديد على حشد التمويل الجديد والإضافي على أساس مستدام وبالحجم المطلوب ليست واضحة. وقد كان من الممكن تفادي هذه المشكلة في حالة الاستفادة من موارد من قبيل ضريبة توين المقتوحة. ولوحظ أن أية آلية جديدة ينبغي أن تستهدف التغيير التحويلي كي يتسنى حشد تمويل للإدارة المستدامة للغابات من القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى رؤية مشتركة بشأن الإدارة المستدامة للغابات في أوساط أصحاب المصلحة، بمن فيهم المستثمرون والوسطاء الماليون، الذين ينبغي تبصيرهم بشأن الفرص المتاحة في مجال الاستثمارات في الحراجة والمخاطر المرتبطة بها. ولوحظ أيضا أن الصندوق الجديد قد يعاني من الإجراءات البيروقراطية، وطول دورات المشاريع وعدم فعاليتها، وهو ما ينبغي التخفيف من حدته. وأوضح أيضا أنه ينبغي أن تكون هناك ترتيبات لتيسير حصول المجتمعات المحلية والسكان المعتمدين على الغابات على التمويل.

٧٩ - وذكر أنه ما دام لا يمكن لآلية بمفردها أن تحل مشكلة تمويل الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد العالمي، فثمة حاجة إلى الاستفادة من الآليات والابتكارات القائمة والمستجدة في مجال التدابير المتخذة مؤخرا لتمويل الغابات. ويجري تجميع دروس هامة في تنفيذ تمويل البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ويتعين أخذها في الحسبان لدى النظر في أي مرافق جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المرجح أن يقوم برنامج الإدارة المستدامة للغابات، الذي جرى تدشينه مؤخرا، والتابع لمرفق البيئة العالمية، بمعالجة الفجوات في ترتيبات التمويل القائمة. ويتعين في ذلك السياق أيضا النظر في القيود المفروضة على المساعدة الإنمائية الرسمية في استهداف التدخلات التحويلية الحفازة واتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية المتصلة بالغابات إلى الانخفاض على الأرجح.

٨٠ - وثمة وجهة نظر مشتركة مفادها أن هناك حاجة للمزيد من العمل لاستكشاف الاحتياجات الراهنة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات وإلى أي مدى يمكن تلبيتها من خلال وظائف الموارد الحالية والمستجدة. واستنادا إلى هذا النهج التدريجي من الممكن تقييم الحدود والقيمة المضافة المحتملة لأداة جديدة، مثل الصندوق العالمي للغابات، وذلك في إطار البنيان التمويلي الدولي العام للإدارة المستدامة للغابات.

٨١ - وأخيرا، لوحظ أن لب المشكلة في تمويل الإدارة المستدامة للغابات ربما كان على المستوى الوطني. وقد بينت التجارب القطرية أن نجاح التمويل على المستوى الوطني يتوقف على الالتزام السياسي، ودرجة أولوية تمويل الغابات، ووضوح الأهداف المراد تحقيقها، وتفقيد القرارات على نطاق واسع بما فيه الكفاية ليكون لها تأثير حقيقي، والمساءلة وتعديل الاستراتيجيات استنادا إلى الخبرة المتراكمة. وحينما تتوفر تلك الشروط، إلى جانب الظروف المواتية وقدرات البلد، فمن السهل اجتذاب أي تمويل خارجي لازم.

سادسا - الإجراءات المطلوب اتخاذها لتعزيز حشد مصادر التمويل وإمكانية الحصول عليها من أجل الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك مجالات الإجراءات السريعة

ألف - الفريق الفرعي ١: الإجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي

٨٢ - أثناء مناقشة الخبراء للإجراءات المطلوب اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز حشد الموارد المالية وإمكانية الحصول عليها من أجل الإدارة المستدامة للغابات ومجالات الإجراءات السريعة، سلطوا الضوء على عدد من المواضيع الواضحة. وأقروا بأن الثقة، بين المستفيدين والجهات المانحة أو المستثمرين، على سبيل المثال، أساسية للحصول على التمويل. ويمكن بناء الثقة من خلال إقامة شراكات قوية، ومن خلال الحوكمة الرشيدة، وهيئة بيئة إيجابية مواتية وثقة في أن الموارد ستستخدم على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، ولكن من الممكن أن تؤدي الشروط غير المعقولة والبيروقراطية إلى تقويض الثقة. وشدد الخبراء أيضا على أهمية بناء القدرات، التي هي لازمة، على سبيل المثال، لوضع ترتيبات لتطوير، ورصد المشاريع وتقييمها. وبالإضافة إلى ذلك، أقروا بأهمية الإرادة السياسية، التي تشكل شرطا مسبقا لتأمين التمويل للإدارة المستدامة للغابات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٨٣ - وأكد الخبراء على التحدي المتمثل في إيصال الرسائل المتعلقة بقيمة الغابات إلى القادة السياسيين والجمهور. وأقروا بأن تلك الرسائل يجب أن تستند إلى دليل سليم فيما يتعلق

بما للغابات من فوائد للاقتصاد (بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي)، والحد من الفقر والبيئة. وهناك حاجة للعمل على تقديم هذا الدليل وحشد الحجج المقنعة بشأن قيمة الغابات، وذلك على سبيل المثال من حيث الناتج المحلي الإجمالي "الأخضر". وشملت قنوات الاتصال اجتماعات لتبادل المعلومات مع الأقران وتقديم إحاطات لصنّاع القرارات في القطاعات الأخرى بشأن الغابات. وأشار الخبراء إلى النماذج الإيجابية والسلبية لتحقيق التعاون بين القطاعات. وأكدوا على الحاجة إلى وضع برامج وطنية للغابات (واستراتيجيات تمويل الغابات المرتبطة بها) بحيث تدمج في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وذكر أن الشركات، على الصعيد الوطني، ذات أهمية في بناء الثقة بين مختلف الجهات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. ويمكن أن يكون للشركات تأثير بالغ على الصعيد الإقليمي. وأشار الخبراء إلى ما قدموه من عروض سابقة بشأن الشراكات في حوض نهر الكونغو والأمازون، فضلا عن المبادرة المرتقبة المتصلة بالغابات حول البحر المتوسط.

٨٤ - وأوضح الخبراء أن تحليل احتياجات التمويل ينبغي أن يستند إلى فهم واضح لمختلف أدوار الغابات. وحيثما كان الدور الرئيسي للغابات اقتصاديا (إنتاج الأخشاب والمنتجات غير الخشبية)، ينبغي أن يتمحور تمويل الإدارة المستدامة للغابات حول التمويل من القطاع الخاص، والتسليم أيضا بأن التمويل من القطاع العام يمكن أن يحفز الاستثمار ويساعد على هئية البيئة المواتية اللازمة. وحيثما كان الدور الرئيسي بيئيا، يمكن إيجاد مبرر واضح للتمويل من القطاع العام - من مصادر وطنية، وإقليمية وعالمية رهنا بحجم وطابع الفوائد البيئية. وأكد كثير من الخبراء على الحاجة العاجلة لصندوق عالمي للغابات لإدخال مصادر جديدة وإضافية. كما ناقش الخبراء دور الصناديق المخصصة المنشأة على الصعيد الوطني، ذات الصلة على سبيل المثال بالغابات، أو التنوع البيولوجي أو المناخ؛ فهذه الصناديق يمكن أن توفر آلية مفيدة لتوجيه التمويل العالمي المخصص. بيد أن آخرين أشاروا أيضا إلى أن انتشار الصناديق المستقلة يمكن أن يكون مُشكلا. وقُدّم مقترح آخر لحشد تمويل إضافي يتمثل في تحسين إدرار الدخل من الغابات عن طريق عقود الإيجار، والمدفوعات الأخرى وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي؛ ومن الممكن الاستفادة من هذا الدخل الإضافي لمساعدة المجتمعات المحلية على الوفاء بتكاليف الإدارة المستدامة للغابات.

٨٥ - وجرى أيضا نقاش بشأن تحسين آليات التمويل القائمة، التي لا تكفي لتلبية احتياجات تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتنطوي على ثغرات مواضيعية وجغرافية معينة، مثل البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية. ورأى الخبراء أن هناك فرص متاحة لتحسين هذه الآليات يجعلها أكثر مرونة وإيلاء أولوية أكبر للإدارة المستدامة للغابات، وبالحد من البيروقراطية، وتقصير الفترة الزمنية اللازمة للموافقة على

طلبات المشاريع وبجعل الآليات القائمة أكثر مرونة. وقدم اقتراح مفاده أن إحراز المزيد من التقدم في السير قدما بالوظائف الثماني للعملية التيسيرية يساعد على تعزيز حشد الموارد المالية والحصول عليها لأغراض الإدارة المستدامة للغابات. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن بيان السيد سيمولا السابق قد حدد عددا من مجالات العمل الهامة بوصفها منطلقا نحو المستقبل. وعلاوة على ذلك سيكون من المفيد نقل الرسائل الرئيسية للاجتماع إلى لجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في اجتماعها المقبل في تشرين الأول/أكتوبر.

باء - الفريق الفرعي ٢: الإجراءات الدولية

٨٦ - لاحظ المشاركون أن الصك غير الملزم قانونا والأهداف العالمية بشأن الغابات هي أكثر من مجرد توافق في الآراء؛ فهي التزامات راسخة من كلا الجانبين ينبغي تنفيذها. وثمة أهمية حاسمة للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، إلا أن هناك حاجة أيضا للتعاون الدولي من أجل إنجاز الأهداف العالمية الأربعة بشأن الغابات. وإذا كانت هناك دلائل تشير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية المعنية بالغابات قد تكون في انخفاض في المستقبل، فهناك حاجة لأن تضع البلدان المتقدمة النمو سياسات واستراتيجيات لتمكينها من عكس هذا الاتجاه إما من خلال عمليات تحديد الموارد أو إعادة التخصيص. وينبغي للبلدان النامية أن تضع استراتيجيات خاصة بها من أجل حشد التمويل من المصادر المحلية وتهيئة أوضاع مواتية من أجل التمويل. ويلاحظ عدم وجود أولوية لتمويل الغابات على الصعيد الوطني، سواء لدى البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو، وكذلك على الصعيدين الدولي والإقليمي. وينبغي أن تقوم الاستراتيجيات على المنافع العالمية التي تقدمها الغابات، وعلى تعدد الإسهامات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة ولا سيما الحد من الفقر على الصعيد الوطني.

٨٧ - ولا تزال إمكانية الوصول إلى التمويل تشكل عائقا أساسيا. ولا يعني تنوع مصادر التمويل الممكنة أنها متاحة على الفور لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. ولا تتضح دائما الكيفية التي يمكن بها لمختلف سبل التمويل دعم الأنشطة ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات حيث إن أولوياتها ومعاييرها لا تشير على نحو مباشر إلى الإدارة المستدامة للغابات. وقد استخلص درس هام أيضا من عدم نجاح آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو في تمويل الأنشطة المتعلقة بالغابات مما يبين أنه ينبغي وضع معايير مجدية وإجراءات بسيطة من أجل إتاحة هذه الوسائل للمتفعين في البلدان النامية.

٨٨ - وفي مجال المساعدة الدولية، هناك مشكلة من يأتي أولا الدجاجة أم البيضة. حيث إنه إذا لم يتسنى للمتلقين الوصول إلى مصادر التمويل وإعداد مقترحات ملائمة، فلن يكون هناك

طلب مؤثر. ومن ثم، ينبغي توفير المساعدة المتمثلة في بناء القدرات التقنية، جنباً إلى جنب مع التمويل.

٨٩ - ويمكن توسيع نطاق تمويل الغابات من آليات التمويل القائمة إذا أمكن إثبات أن الإدارة المستدامة للغابات بإمكانها أن تسهم في تحقيق الأهداف المحددة الخاصة بتلك الآليات. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً في إتاحة التمويل من القطاعين العام والخاص من أجل الإدارة المستدامة للغابات. ولا يمكن أن يتحقق الإشراف الفعال للقطاع الخاص ما لم توجد الظروف المواتية، وتمثل الحوكمة جانباً رئيسياً في هذا الصدد. وقد اعتبر الربط الوثيق بين المساعدة الإنمائية الرسمية التحفيزية واستثمارات القطاع الخاص المقدمة على سبيل المتابعة طريقاً لكفالة إسهام الاستثمارات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات في التنمية المستدامة إسهاماً طويلاً الأجل. وقد لوحظ أيضاً أن إسهام أسواق منتجات الغابات وتيسير التجارة ينبغي أن يحظيان بالاهتمام الواجب عند الاضطلاع بجمع الموارد المالية من أجل الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات.

٩٠ - ودعا الكثير من المشاركين إلى اتخاذ إجراء عاجل لإنشاء صندوق عالمي للغابات في إطار الأمم المتحدة. وأكدوا أنه لن يمكن أن تتحقق استجابة ملائمة لتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً وتحقيق الأهداف العالمية بشأن الغابات، دون وجود هذا الصندوق. وينبغي لهذا الصندوق أن يتيح إمكانية الاستفادة مما يقدمه لجميع البلدان بشكل يتسم بالإنصاف والانفتاح، وألا يفرض اشتراطات وأن يكتفي بالحد الأدنى من البيروقراطية، وأن ينتهج هيكلًا متوازنًا للحوكمة. ويمكن للصندوق أن يساعد البلدان في تهيئة بيئات مواتية، وبناء قدرات تقنية، والاضطلاع بأعمال تحليلية وتقديم استثمارات مباشرة، وإتاحة تقديم التمويل من جانب القطاع الخاص. وأشار بعض المشاركين إلى عدم وجود حاجة للاضطلاع بالمزيد من الدراسات بشأن الموضوع، وأن العمل يمكن أن يمضي قدماً استناداً إلى ما يقدمه أعضاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والمجموعات الرئيسية من استنتاجات بشأن خصائص هذا الصندوق. وقد ذكر أن كل وظيفة من الوظائف الرئيسية للغابات (الإيكولوجية، والاقتصادية والاجتماعية) قد تتطلب الصندوق العالمي الخاص بكل منها.

٩١ - وعلى الجانب الآخر، أكد مشاركون آخرون أنه من الضروري تقييم الاحتياجات الفعلية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات في البلدان التي تتطلب المهام والإجراءات لديها توفير التمويل؛ وما يتم إنجازه حالياً عن طريق مختلف القنوات القائمة، والكيفية التي يمكن من خلالها زيادة هذه الإنجازات، بالنظر لكل من العرض والطلب؛ وإمكانية ظهور آليات جديدة ومبتكرة لحشد الموارد من أجل الإدارة المستدامة للغابات (بما في ذلك البرنامج المعزز لخفض

الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)، ويشمل ذلك القطاع الخاص. واستنادا إلى هذه العناصر، يمكن صياغة بيان مفصل للمشكلة جنبا إلى جنب مع الاستراتيجية الخاصة بها من أجل تعزيز التمويل الدولي، بما في ذلك تقييم جدوى إيجاد أداة جديدة من قبيل صندوق عالمي للغابات. ومن شأن ذلك العمل أن يستفيد مما قدمته الدول الأعضاء من استنتاجات بشأن تحديد الثغرات والتدابير المطلوبة من أجل تحسين الوضع القائم. وقد جرى التأكيد على أنه ينبغي أن تكون هناك حجة مقنعة لإنشاء صندوق جديد معني بالغابات، وقد يكون من الواجب أن تكون به عناصر مبتكرة لجعله يعمل بالنظر إلى التنوع في الحالات القطرية والمستفيدين المحتملين.

٩٢ - ومن خلال مبادرات الربط بين الغابات والمناخ والعديد من المبادرات رفيعة المستوى، يوجد قدر كبير من رأس المال الاجتماعي على أعلى المستويات السياسية ينبغي حاليا الاستفادة منه للاعتراف بكافة جوانب الإدارة المستدامة للغابات. وثمة حاجة لذلك سواء في البلدان النامية، من أجل إدراج الغابات في أولويات التنمية المستدامة، أو في البلدان المتقدمة النمو، من أجل التوعية بضرورة تقديم تمويل إضافي للغابات وقبول ذلك. وثمة حاجة لاتخاذ إجراءات استباقية على كافة الأصعدة (بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وغيره من المنظمات الدولية المعنية بالغابات)، من أجل كفالة أن تكون الرؤية الكلية للإدارة المستدامة للغابات جزءا من البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وينبغي أن ينصب التركيز على الفوائد المتعددة للغابات ولكن ينبغي أن يكون من الواضح ما تعنيه "الغابات" والإدارة المستدامة لها. وهناك حاجة للفعالية في الاتصال، استنادا إلى المعلومات الوقائية من قبيل الدراسة الجارية بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٩٣ - واقترح العديد من الأفكار التي يتعين أن تضطلع بها العملية التيسيرية، ومن هذه الأفكار أنه: ينبغي تقديم الدعم على المستوى القطري لتيسير إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل القائمة للإدارة المستدامة للغابات، لا سيما في الحالات ذات الأولوية التي هي الأقل تجهيزا لإعداد طلباتها (أقل البلدان نموا، البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض). وينبغي للبلدان التي لم تعد بعد خططها معتمدة مقنعة ("دراسة جدوى") لتنمية الغابات لديها من أجل حشد الجمهور والتمويل من جانب القطاع الخاص من أجل الإدارة المستدامة للغابات، أن تقوم بذلك. ويمكن أيضا للعملية التيسيرية أن تحدد طرقا لتبسيط إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل القائمة والاضطلاع بدراسات حالة إفرادية قطرية أكثر فائدة. ويمكن للعملية التيسيرية أيضا أن تنظر في طرق لإشراك القطاع الخاص في الإدارة المستدامة للغابات حيث إن معظم المنظمات الدولية لا تعمل في هذا الشأن. واقترحت فكرة وضع مؤشر وطني

للإدارة المستدامة للغابات (على غرار مؤشر التنافسية الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي) ليكون أداة للاتصال وجذب قدر أكبر من الاهتمام من الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة. وتم إبراز الحاجة لمواصلة العمل في الدراسة القائمة بشأن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٤ - وقد تكون هناك حاجة للتيسير بين الجهات المانحة لزيادة التمويل المقدم للإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك تحسين التنسيق وتوسيع نطاق قاعدة التمويل والنظر في تحقيق توازن ملائم في الإنجاز بين القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق القدر الأمثل من الفعالية في استخدام الأموال بالاستفادة من الميزة التنافسية لهذه الآليات.

٩٥ - ويتطلب التعاون الإقليمي أيضا قدرا ملائما من الموارد كي يكون فعالا. وتبين الخبرات السابقة في حوض نهر الكونغو وغرب أفريقيا أن التخطيط الجيد والالتزام السياسي أمران ضروريان. ويمكن أن تكون المنظمات الإقليمية قنوات فعالة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات ومواءمة السياسات.

سابعاً - مقترحات الرؤساء المشاركين للأنشطة التي تجرى بين الدورات

٩٦ - دعا القرار المعني بوسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية بشأن الغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، بجملة أمور منها تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات، مع مراعاة نتائج استعراض المنتدى لأداء العملية التيسيرية، وآراء الدول الأعضاء، واستعراض صكوك وعمليات التمويل ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات.

٩٧ - واستناداً إلى العروض التي قدمها ٢٨ خبيراً في الكلمات الرئيسية، وأفرقة المناقشة في حلقات العمل، والعنصر الأول للعمل بموجب العملية التيسيرية والتبادل الموسع للخبرات والآراء بين حوالي ٢٠٠ خبير من ٦٨ بلداً، و ٢٣ منظمة دولية وإقليمية، والمجموعات الرئيسية المشاركة في الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص المعني بالصك غير الملزم قانوناً، أتيح للرؤساء المشاركين قاعدة فنية من الخبرات والأفكار والمعلومات والآراء التي يمكن أن تقوم عليها مقترحاتهم بأنشطة ما بين الدورات. وتركز تلك المقترحات على نطاق العمل المتواصل الذي من شأنه أن ينهض بالفهم بشأن فرص تمويل الغابات، والثغرات والطرائق الممكنة بما في ذلك من خلال الإجراءات والتحليلات والأنشطة بين الدورات المقرر

الاضطلاع بها استعدادا لعقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص المعني بالصك غير الملزم قانونا.

٩٨ - وقد جرى الاضطلاع بكل من أعمال الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص والعملية التيسيرية في أعقاب القرار الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهي تتيح الأساس الذي تقوم عليه هذه الأنشطة الإضافية المقترحة بين الدورات المقرر أن ينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته التاسعة. وتراعي فترة ما بين الدورات التي يجري تناولها في تلك المقترحات العمل المقرر الاضطلاع به في أعقاب الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واستعدادا للاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص، والدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

٩٩ - واستنادا إلى مناقشات متعمقة أجراها الخبراء في الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص المعني بالصك غير الملزم قانونا، قدم الرؤساء المشاركون المقترحات التالية بشأن أنشطة ما بين الدورات، كي ينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته التاسعة:

أن يعتمد المنتدى مقرا بشأن أنشطة ما بين الدورات، مع مراعاة نتائج الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص. وفي هذا المقرر، قد يرغب المنتدى فيما يلي:

(أ) أن يؤكد على أهمية الغابات والحاجة لإرادة السياسية والوعي والالتزام السياسيين بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ب) أن يؤكد على أهمية تعميم مصالح الأشخاص المعتمدين على الغابات بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في آليات التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات، نظرا لأهمية الغابات في تحقيق القضاء على الفقر، وإتاحة سبل كسب العيش المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والتسليم بقيمة الإسهامات التي تقدمها المجموعات الرئيسية؛

(ج) أن يدعو إلى تقديم إسهامات فنية من جانب الحكومات والمنظمات الأعضاء بالشراكة التعاونية في مجال الغابات، والمنظمات والعمليات الإقليمية والمجموعات الرئيسية بشأن خيارات تمويل الغابات، وطرائقه وهياكله المحتملة، بما في ذلك صندوق عالمي للغابات وتعزيز الآليات القائمة والمستجدة، وبشأن مزايا وعيوب هذه الخيارات، والوظائف والمتطلبات والمنجزات المستهدفة المتوخاة لمختلف الخيارات، والطلب إلى أمانة منتدى الأمم

المتحدة المعني بالغابات أن تعد هذه الاستنتاجات كلاً على حدة للاسترشاد بها في أعمال فريق الخبراء المخصص؛

(د) أن يدعو أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى إبلاغ منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته العاشرة بشأن إجراءاتهم الحالية والمقبلة بشأن تمويل الغابات والنظر في عقد مبادرة برعاية المنظمة تكون مفتوحة باب العضوية دعماً لعمل المنتدى قبل عقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص، وتركيز عملهم وتعميقه وتوسيع نطاقه في مجال دعم الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) أن يدعو الفريق الاستشاري المعني بالتمويل التابع للشراكة التعاونية في مجال الغابات لاستكمال وتوسيع ما يقوم به من:

١' تحليلات تركز على الأنشطة المتعلقة بآليات تمويل الغابات، بما في ذلك الثغرات التمويلية بين اتفاقيات ريو (الأطر الزمنية، والمنجزات المستهدفة وطرائق العمل لآليات التمويل)، والمتعلقة بتناول حملة أمور منها التمويل، والغابات وتغير المناخ، بما في ذلك برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والترتيبات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الغابات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، والاستراتيجيات التمويلية ذات الصلة، وأطر الاستثمار المعنية بالإدارة المستدامة للأراضي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج مرفق البيئة العالمية بشأن الإدارة المستدامة للغابات/البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وكذلك الموارد المالية المقترنة بإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، والعمليات التجارية (إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات والإدارة الحرجية وإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات والإدارة الحرجية والتجارة) على الصعيدين القطري والإقليمي ومراعاة دور الأسواق؛

٢' ورقة دراسية متعلقة بالتمويل لعام ٢٠٠٨ من أجل الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص المعني بالصك غير الملزم قانوناً، وتقديم مقترحات لتعزيز آليات التمويل القائمة المتعلقة بالغابات، وتعزيز التنسيق وتحسين إمكانية الوصول إلى موارد الشراكة وتحديد الكيفية التي تندرج بها في الأطر الأوسع لتمويل الغابات؛

(و) أن يدعو أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لتعميق العمل التعاوني لتناول الثغرات واستكشاف فرص جديدة بشأن تمويل الغابات؛

(ز) أن يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى دعم تنفيذ جميع مهام العملية التيسيرية، وتعزيز التعاون مع الشركاء ذوي الصلة بشأن النتائج المبدئية للعملية التيسيرية، لا سيما بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وأفريقيا، وأقل البلدان نمواً؛

(ح) أن يطلب إلى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في إطار عملها بشأن العملية التيسيرية، وبالتعاون مع المنظمات الأعضاء بالشراكة التعاونية في مجال الغابات، أن تقوم بما يلي:

١' أن تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون وصول البلدان إلى التمويل بسبل من بينها بناء القدرات لديها ومواصلة دراسة تأثيرات الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات والشاملة لعدة مؤسسات المعنية بتمويل الغابات وآثار هذه الأنشطة وسبل التأزر بشأنها؛

٢' أن تستخدم منبر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لعقد اجتماعات للمؤسسات المالية ذات الصلة من قبيل المصارف الإقليمية والوطنية، والعمل المنسق على نحو وثيق مع العمليات الإقليمية المعنية بالغابات لمواصلة وضع وفهم طرق لحشد الموارد وتعميم الأهداف العالمية بشأن الغابات في برامجها؛

(ط) أن يطلب إلى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن تضطلع، بالتعاون الوثيق مع الشراكة التعاونية في مجال الغابات وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، بالعمل بشأن البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتمويل الغابات، بما في ذلك آثار تمويل البرنامج المعزز على تمويل الغابات بشكل أوسع نطاقاً في إطار العملية التيسيرية؛

(ي) أن يدعو، استعداداً لعقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص المعني بالصك غير الملزم قانوناً، إلى المزيد من التعاون وتبادل الخبرات مع القطاع الخاص، استناداً إلى الدروس المستفادة، نظراً لأهمية القطاع الخاص في تقديم التمويل المستدام للإدارة المستدامة للغابات، والدور الرئيسي لوجود بيئة مواتية ويمكن التنبؤ بها على استثماراته؛

(ك) أن يدعو إلى المزيد من التعاون وتبادل الخبرات بين الحكومات من أجل إقامة آليات مبتكرة للتمويل؛

(ل) أن يطلب إلى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، استناداً إلى جميع هذه الاستنتاجات، أن تضطلع على نحو يتسم بالاستعجال، بتقييم لمختلف الخيارات لبنان

تمويل الغابات، بما في ذلك الصندوق العالمي للغابات، وإعداد مذكرة للاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص؛

(م) أن يحث الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات وطنية معنية بالغابات بشأن تمويل الغابات، بما في ذلك جميع وظائف الغابات، وأن تنظر في إطار قيامها بذلك في الأدوار التمويلية للوزارات الرئيسية، بما فيها الوزارات المعنية بالزراعة، والحراجة، والنقل، والبيئة - مع التركيز على الغابات والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه - ووزارات المالية، مع القيام أيضا بمراعاة أهمية إدماج الغابات في استراتيجيات الحد من الفقر أو الآليات المكافئة للمانحين من مختلف القطاعات والآليات التمويلية، وتقديم تقرير إلى فريق الخبراء المخصص في اجتماعه الثاني وإلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته العاشرة بشأن ما أحرزوه من تقدم وما اكتسبوه من خبرات؛

(ن) أن يطلب إلى الرؤساء المشاركين للاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية خلال فترة ما بين الدورات؛

(س) أن يسلم بأن الإجراءات المقترحة التي هي جزء من برنامج العمل لفترة السنتين والمتفق عليها لأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات هي فحسب التي تشملها الميزانية العادية، وأن الإجراءات التي تقوم بها الشراكة التعاونية في مجال الغابات والدول الأعضاء سيتم الاضطلاع بها من جانبها، وأن الإجراءات المقترحة المتبقية لفترة ما بين الدورات تتطلب تبرعات تقدم إلى الصندوق الاستئماني الخاص بمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.